Rights for Peace
Preventing Mass Atrocities with Human Rights

التمييز و خطاب الكراهية يوججان العنف في السودان

التقرير الكامل

مارس 2021

الحقوق من أجل السلام منظمة غير ربحية تسعى إلى منع الفظائع الجماعية في الدول الهشة، من خلال التعاون مع المنظمات المحلية. وتقوم المنظمة بالتدريب والبحث والمناصرة من أجل التصدي لدوافع العنف، خاصة الايديولوجيا القائمة على الكراهية.

مُوّل هذا المشروع من قبل مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات. ولا يعبر محتوى هذه الورقة بالضرورة عن آراء الجهة المانحة.

Rights for Peace
41 Whitcomb Street
London WC2H 7DT

United Kingdom

UK Registered Charity No. 1192434

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن المنظمة، وللمشاركة في عملنا أو التبرع مالياً، رجاء زيارة موقعنا على الانترنت:

www.rightsforpeace.org

تابعونا على تويتر ولينكدإن وفيس بوك

المحتويات

أمثلة لما رصدنا من خطاب الكراهية..... 5
المقدمة..... 6
المنهجية وإخلاء المسؤولية..... 7
ملخص التوصيات..... 8
خريطة السودان..... 10
الجزء الأول: سياق التمييز في السودان..... 11
1. التمييز والعنف التاريخيين..... 11
1.1 الهيمنة والاستغلال والرق..... 11
2.1 الانتقال إلى الديمقراطية..... 12
1.3 تصاعد العنف القائم على الكراهية في الأقاليم..... 13
2. تصاعد خطاب الكراهية والنزاع في شرق السودان..... 14
1.2 الإهمال والانقسامات في شرق السودان..... 14
2.2 الاشتباكات بين الهدندوة وبني عامر في كسلا (2020)..... 14
3.2 الانقسامات المتطرفة والعنف في بورتسودان (2019)..... 17
4.2 اشتباكات مميتة في القضارف (2020)..... 18
5.2 أعمال القتل والانتقام التي يتعرض لها سكان "الكنابي" (2020)..... 18
3. خطاب الكراهية والصراع في دارفور..... 19
1.3 جرائم التحريض والفظائع في دارفور (2005 إلى 2020):..... 19
2.3 نمط أوسع نطاقاً لتصاعد العنف في دارفور..... 22
3.3 الجهود الأخيرة لاستعادة الأمن في غرب دارفور..... 23
4. خطاب الكراهية والصراع في جنوب كردفان..... 24
4.1 تحريض البشير وأحمد هارون على الإبادة الجماعية (2011)..... 25
4.2 الفظائع الجماعية في جنوب كردفان التي أشعلها خطاب الكراهية..... 26
5. الصراع والانقسامات الإثنية المستمرة في النيل الأزرق..... 28
الجزء الثاني - التوصيات..... 30
6. الانتقال إلى الديمقراطية والتماسك الاجتماعي..... 30
1.6 تطبيق دستور انتقالي محسن؟..... 31
2.6 بناء السلام وإصلاح القطاع الأمني..... 33
7. المجتمع المدني يطالب بقانون شامل لمكافحة التمييز..... 34

8. قانون ومفوضية جديدان لمكافحة التمييز 36
توصيات من أجل إصلاح القانون إلى حكومة السودان 38
9. قوانين مكافحة خطاب الكراهية الذي يصل إلى حد التحريض 39
10. الآليات الوطنية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة..... 40
11. التصديق على نظام روما الأساسي والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية 41

أمثلة لما رصدنا من خطاب الكراهية

"نظفوا الولاية من الأكياس البلاستيكية السوداء."	ورد أن هذه العبارة، التي تجرد البشر من الإنسانية وتحض على الإبادة الجماعية، استخدمت قبل هجوم عسكري في جنوب كردفان، في إشارة إلى "الأفارقة السود" في جبال النوبة ودارفور وجنوب السودان.
"اليوم طهرنا الكرمك ... تاني ما فيها خمرة، تاني ما في بارات ... ما في نجمة تاني مرفوعة هنا، في علم مكتوب عليه لا إله إلا الله."	أُشير إلى أن هذه العبارة جاءت فيما يخص النيل الأزرق، في إحالة إلى الهجمات ضد المدنيين الذين كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال توفر لهم الحماية. وتشير "النجمة" إلى النجمة الموجودة على علم الحركة الشعبية لتحرير السودان.
"وين انت يا مالك؟"	هذه العبارة كانت لغة تهديدية استخدمت ضد مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ووالي النيل الأزرق، ومن يتعاطفون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (التي تشمل المواطنين "الأصليين") - انظر تقرير منظمة العفو الدولية[1].
بني عامر "سرطان يجب استئصاله."	هذه العبارة الحاطة من الإنسانية والتهديدية ورد أنها قيلت في كسلا ضد بني عامر.
يجب أن يعودوا إلى بلادهم."	قول يطلقه متحدثون ضد بني عامر معتبرينهم "أجانب" و"لاجئين" منحهم نظام البشير الجنسية السودانية.
"خاسا"	إساءة ضد بني عامر.
"أجانب" "وافدين" (بإيحاءات عنصرية)"	استخدم لتعريف أشخاص معينين بوصفهم غير سودانيين (التشاديين مثلاً)، خاصة المهاجرين أو غير العرب أو الأفارقة. على سبيل المثال، تستخدم هذه العبارة ضد الزغاوة في حلفا الجديدة.
"تحرير المنطقة من العبيد"	"العبيد" مصطلح إهانة وتحقير يستخدم للإشارة إلى السودانيين ذوي البشرة الداكنة، في إشارة إلى تاريخ العبودية (على غرار "زنجي negro").

[1] Amnesty International, ''We Had No Time to Bury Them': War Crimes in Sudan's Blue Nile State' (2017), https://www.amnesty.org/en/documents/AFR54/011/2013/en/.

المقدمة

يتيح الزخم الحالي للتغيير في السودان، منذ ثورة 2019، فرصاً فريدة للإصلاح على نحو كما يتبين من موافقة مجلس الوزراء ومجلس السيادة مؤخراً على التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

ويخلص هذا التقرير، الذي يجئ في الوقت المناسب، إلى أن التحيز والتمييز والانقسامات، التي غالباً ما يفاقمها التحريض على العداء، أثّرت على المجتمعات في السودان، ولا تزال تؤجج العنف. وتهدف التوصيات إلى الاسهام في الحوار البناء حول التدابير اللازمة لتعزيز التماسك الاجتماعي في السودان. وإذا أريد تحقيق التغيير نحو مجتمع ديمقراطي قائم على الحقوق في السودان، فلا بد من تعظيم فرص الحوار حول الأسباب الجذرية للعنف.

النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها هي:

1. يشهد السودان تصعيداً في العنف يتسم بالصدامات بين الجماعات الإثنية، التي غالباً ما تشعلها خطابات الكراهية والتحريض على العنف.
2. تبدأ العديد من الاشتباكات بين المجتمعات المحلية كنزاعات فردية. وتخلص مجموعات المجتمع المدني باستمرار إلى ضرورة أن تتحمل الحكومة مسؤولية خفض تصعيد الهجمات، وحماية المواطنين، ومحاسبة المسؤولين عن العنف. لقد أدى الصمت وعدم التدخل إلى غياب مزمن للأمن وإلى تصاعد العنف.
3. تشير الجماعات المحلية مراراً وتكراراً إلى نظام العدالة في السودان الذي يتسم بالضعف والتمييز. ويدفع الناس ما يلحظونه من غياب الفهم الرسمي لحل القضايا إلى تولي زمام الأمور بأنفسهم، مما يصعّد التوترات في كثير من الأحيان ويؤدي إلى وتائر متكررة من العنف.

يجب على الحكومة السودانية أن تضع في اعتبارها الصورة الكاملة، وأن تتصدى للتغيير القانوني والبنيوي والاجتماعي. وهناك حاجة إلى إنهاء التمييز بين المركز والأطراف من خلال تبني عمليات جامعة تتيح حواراً حقيقياً وسلطات في صنع القرار للمجموعات المتأثرة. الأمر المهم أن الحكومة يجب أن تعالج نظام العدالة الضعيف، فضلاً عن القوانين التمييزية المتراكمة التي تحتاج الإصلاح، وسن القوانين الجديدة اللازمة لتعزيز المساواة ومكافحة خطاب الكراهية.

يتناول التقرير في الجزء الأول الأسس التاريخية والمنهجية للانقسامات والعنف. ويبين الروابط بين سياسات "فرق تسد" الاستعمارية وسياسات "التعريب" اللاحقة التي تكمن وراء انعدام الثقة والكراهية المستمرين بين المجموعات المختلفة، مما يجعل هذه المجموعات عرضة للتلاعب السياسي، أو الشائعات، أو غيرها من محفزات الانقسام. خطاب الكراهية تعبير عن التحيز والعنصرية وأيديولوجيات التفوق، ويوفر مؤشراً على نية التحيز فيما يتعلق بالانتهاكات الأخرى، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق، ويمتد تأثيره أحياناً إلى الجرائم الجماعية الفظيعة.

يولي الجزء الثاني من التقرير عنايته لطيف من التوصيات بشأن الإصلاح القانوني والسياسي، ويؤكد على أهمية ضمان عمليات جامعة ضمن جدول الأعمال الإصلاحي، سواء تعلقت الاصلاحات بالدستور، أو قانون مكافحة

التمييز، أو الانخراط في برنامج إصلاح قانوني واسع النطاق لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، أو بإدخال أحكام جديدة ترمي إلى مكافحة التحريض على العنف والإبادة الجماعية.

المنهجية وإخلاء المسؤولية

يقدم هذا التقرير نهجاً سياقياً لحقوق الإنسان، يركز على الاستجابات الاجتماعية والقانونية معاً . وهناك حاجتان يعزز بعضهما الآخر للحوار وللإصلاح القانوني والمؤسسي، في هذا الوقت من الانتقال.

يستند البحث إلى سلسلة من ورش العمل والمقابلات اللاحقة اضطلعت بها منظمة الحقوق من أجل السلام مع المجتمع المدني في ولايات البحر الأحمر ودارفور وكسلا والقضارف وجنوب كردفان والنيل الأزرق والخرطوم. وقد صممت ورش العمل من أجل تعزيز القدرات على تحديد ورصد وجمع التقارير المتعلقة بالتحريض على العنف.[2]

لم يكن ممكناً دائماً تحديد الادعاءات المضادة لخطاب الكراهية والعنف التمييزي االتي وردتنا، على الرغم من بذلنا كل الجهود للسعي لإجراء مقابلات مع طيف متنوع من المجموعات والمجتمعات.

تعود جميع التمثيلات في هذا التقرير إلى منظمة الحقوق من أجل السلام وحدها، ولا تعكس وجهات نظر المصادر التي تمت مقابلتها أو آراء مجتمعاتها.

[2] أجريت المزيد من المقابلات لجمع تسجيلات خطاب الكراهية والتمييز والتحيز.

ملخص التوصيات

يجب معالجة التقسيم والتهميش التاريخي

- يجب على الحكومة النظر في الأسباب التاريخية والجذرية للتمييز وخطاب الكراهية كجزء لا ينفصم من عملية الإنتقال والسعي إلى وضع سياسات لتغيير هذه الأوضاع.
- على الحكومة أن تعترف بأن إصلاح القانون يجب أن يصحبه تغيير للمواقف من أجل معالجة التحامل والتحيز الضاربين بجذورهما.
- ينبغي أن تمضي المشاورات والحوارات الجامعة أبعد من الخرطوم من أجل ضمان المشاركة الهادفة للأقليات في مختلف المناطق.

الحاجة إلى قانون لمواجهة خطاب الكراهية الذي يرقى إلى مستوى التحريض

أي قانون جديد يتصدى لخطاب الكراهية ينبغي أن:

- يحترم حرية التعبير احتراماً كاملاً، وألا يقيد هذه الحرية إلا وفق ما يقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- يحظر الدعوة إلى الكراهية التمييزية التي تشكل "تحريضاً على العداء أو التمييز أو العنف"، ويضع معايير صارمة لتقييد حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل الرباط.
- يحظر التحريض على الإبادة الجماعية بوصفها عملاً إجرامياً إلى جانب الجرائم الدولية الأخرى.
- يتضمن جميع "الخصائص المشمولة بالحماية"[3] المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الحاجة إلى قانون شامل لمكافحة التمييز

- يجب أن يحمي القانون نفسه نطاقاً أوسع من التمييز العنصري. إذ يجب أن يشمل "العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجنسية أو العمر أو الإعاقة أو الحالة الصحية أو التمييز على أساس "أي وضع آخر"" (وفقاً للمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).
- يجب أن يكون تحدي التمييز حقاً مدنياً، حتى يحصل الضحية على إنتصاف مناسب (مثل التوظيف أو الموارد أو الخدمات). وإذا تضمن التمييز عنفاً (اعتداء أو تعذيباً)، يمكن أن يصبح الفعل العنيف جريمة جنائية مشددة (على سبيل المثال "جريمة كراهية").
- تعزيز المساواة في المعاملة، وفرض التزامات إيجابية[4] لإجراء تسويات معقولة. ويجب حماية حقوق الأشخاص ذوي الخصائص المتنوعة على قدم المساواة مع الآخرين.

الإصلاح المؤسسي وإصلاح القطاع الأمني

- يجب أن تشرع الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح المنصوص عليه في الدستور الانتقالي لعام 2019 من أجل إصلاح جهاز الأمن الوطني، وقوات الدعم السريع، والاستخبارات العسكرية، والشرطة على وجه السرعة.

---

[3] تشمل الخصائص المشمولة بالحماية في القانون الدولي لحقوق الإنسان السن، والإعاقة، وإعادة تحديد الهوية الجنسية، والزواج والقران المدني، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس، والميول الجنسية– *المترجم*.

[4] الالتزام الايجابي positive obligation هو قيام السلطات بإجراء ما لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان. قد يكون هذا الإجراء قضائياً، وقد يكون إجراء عملياً لحماية حقوق الفرد – *المترجم*.

- يجب أن توقف جميع أجهزة الشرطة، والجيش، والاستخبارات انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تضع حداً للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، وتضمن تدخلها المحايد لخفض الاشتباكات وحماية المدنيين.
- يجب أن تعمل بعثة الأمم المتحدة الجديدة في السودان على تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الفنية لأجهزة الأمن القومي، والقيام بالرصد والمراقبة الشاملين.

منع إرتكاب الفظائع الجماعية

- يجب على الحكومة معالجة الأسباب الجذرية للعنف والسعي لبناء التماسك الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من عملية الانتقال.
- على الحكومة الانتقالية إنشاء آلية وطنية لمنع إرتكاب الفظائع الجماعية، وتعيين منسقين داخل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، ومن المجتمع المدني بشأن هذه القضية.
- على الحكومة أن تولي الاهتمام الواجب للتخطيط الحضري، والعمل على إصلاحه من أجل ضمان عدم الفصل جغرافياً بين المجموعات العرقية.

خريطة السودان

الجزء الأول: سياق التمييز في السودان

1. التمييز والعنف التاريخيين

1.1 الهيمنة والاستغلال والرق

كانت الهيمنة البنيوية وعدم المساواة والعنصرية سمات راسخة في التاريخ السوداني منذ أمد بعيد.[5] فقد قاد السودان التركي (1820 - 1881) نظام يسوده العرب في الخرطوم استغل الشعوب غير العربية من خلال الاسترقاق واستغلال الموارد الطبيعية. واصل الحكم الثنائي البريطاني المصري، لاحقاً، (1899 - 1956) محاباة النخب الشمالية على حساب الشعوب "الأقل نمواً ". وهمش الحكم الثنائي، كجزء من سياسة "فرق تسد"،[6] المديريات الجنوبية متعددة الأديان والأعراق واللغات، وحابى الشمال الذي يغلب عليه المسلمن المتحدثون بالعربية[7].

عُززت هذه التراتبيات من خلال "الحكم غير المباشر" في جنوب السودان، حيث "منحت" السلطات الاستعمارية السلطة لزعماء القبائل، ومارست الحكم من خلالهم، فقسمت الجنوب إلى مئات الزعامات مع تسلسل هرمي فيما بينها[8]. وبينما أدت الانقسامات والصراع في النهاية إلى استقلال جنوب السودان، لا تزال جماعات مهمشة أخرى في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان يعانون من تهميش مركز- أطراف، فضلاً عن التمييز العنصري والعرقي[9].

"التعريب" والعنصرية

أدى الاستقلال في عام 1955 إلى حربين أهليتين، مع تبني مشاريع متزايدة "للتعريب" والأسلمة المؤسسية في عهد الرئيس البشير التي فُرضت بوحشية، مما عزّز الانقسامات العرقية واللغوية والدينية والاجتماعية والاقتصادية[10]. " أصبح الإسلام"، في الخرطوم (...) أسلوب حياة، وهوية ثقافية وإثنية معتبرة مرتبطة بالعروبة.[11]" وبالنسبة للجماعات غير العربية، يرمز الإسلام أيضاً إلى ظاهرة إثنية وثقافية قمعتهم تاريخياً بوصفهم عبيداً، وظلت تستبعدهم باعتبارهم أفارقة سود يتبعون معتقدات مختلفة[12].

---

[5] Lutz Oette, ‘Power, Conflict and Human Rights in Sudan’ pp.15-40, in Lutz Oette & Mohamed A.Babiker (eds.) *Constitution Making in the Sudans*, Routledge (2018). And, Douglas H. Johnson, ‘British policy in Anglo-Egyptian Sudan bears some responsibility for the deep-rooted divisions between North and South’, *LSE* (2012), https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2012/07/02/british-policy-in-anglo-egyptian-sudan-bears-some-responsibility-for-the-deep-rooted-divisions-between-north-and-south/

[6] Savo Heleta, ‘Roots of Sudanese conflict are in the British colonial policies’ (2008), Sudan Tribune, https://sudantribune.com/Roots-of-Sudanese-conflict-are-in,25558

[7] EISA, ‘Sudan: British colonialism's divide and rule (1896-1939)’ (2020), https://www.eisa.org/wep/sudoverview3.htm. and, Alison J. Ayers, ‘Sudan's uncivil war: the global—historical constitution of political violence’, Review of African Political Economy 37:124 (2010), p. 157.

8 Heleta, ‘Roots of Sudanese conflict’, op.cit.

9 Kim Searcy, ‘Sudan in Crisis’, *Origins* (2019), https://origins.osu.edu/article/sudan-darfur-al-bashir-colonial-protest

[10] Camillo Casola, ‘Sudan: The Roots of the Conflict, and Those of the Peace Process’, *Italian Institute for International Political Studies* (2020), https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/sudan-roots-conflict-and-those-peace-process-26272.

[11] Monica Fahmi, ‘Is Identity the Root Cause of Sudan’s Civil Wars?’, *E-International Relations* (2012), https://www.e-ir.info/2012/04/09/is-identity-the-root-cause-of-sudans-civil-wars/.

[12] المصدر السابق

استمر السودان يواجه، منذ انفصال الجنوب في عام 2011، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي -الثقافي والنزاع. وظل القمع والتوترات يزعزعان استقرار "الجنوب الجديد" باستمرار[13]، فضلاً عن مناطق أخرى. كما يستمر[14] العنف المجتمعي في غرب البلاد[15].

2.1 الانتقال إلى الديمقراطية

أفضت احتجاجات 2018-2019 إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير واستيلاء المجلس العسكري الانتقالي على السلطة. و قامت قوات الدعم السريع بحملة قمع وحشية ضد المتظاهرين في يونيو 2019[16]، حيث قُتل ما لا يقل عن 120 شخصاً في 3 يونيو وفي الأيام التالية، إلى جانب عمليات الاغتصاب والضرب والإذلال[17]. واجه المجلس العسكري الانتقالي رد فعل قوي فأعرب عن "حزنه على الطريقة التي تصاعدت بها الأحداث"، قائلاً إن العملية استهدفت "مثيري الشغب والمجرمين الصغار."[18]

وُقّعت اتفاقات سياسية ومسودة إعلان دستوري، في يوليو وأغسطس 2019، ترسم تفاصيل فترة انتقالية مدتها 39 شهراً وبرنامجاً "للإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون."[19]

لكن تعرضت هذه الاتفاقات لانتقادات من قبل مجموعات مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (جناح عبد العزيز الحلو) في جنوب كردفان وحركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد نور) في دارفور،[20] ذهبت إلى أن نخبة الخرطوم فشلت في إدراج قضايا السلام الشامل في الإعلان الدستوري، ما ترك أعمال العنف بدون رادع في المناطق التي لا تزال تنشط فيها الميليشيات بشكل كامل. كذلك لم توقع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وحركة تحرير السودان في دارفور على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020.

علاوة على ذلك، لا تزال الهياكل العسكرية القائمة قبل "الانتقال" في السودان مستمرة في عملها. تشكلت قوات الدعم السريع، التي أنشأها نظام عمر البشير في عام 2013، من ميليشيات الجنجويد السابقة المتهمة بارتكاب

---

[13] Casola, ‘Sudan: The Roots of the Conflict’.

[14] International Crisis Group, ‘Crisis Watch’ (2021), https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/february-alerts-and-january-trends-2021#sudan.

[15] UN News, ‘Intercommunal clashes displace tens of thousands in the volatile Darfur region’ (2020),
International Crisis Group, ‘Crisis Watch’ (2021), https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/february-alerts-and-january-trends-2021#sudan.

[16] Leah Asmelash and Faith Karimi, ‘What's going on in Sudan and what the US is doing about it – explained’, *CNN* (2019) https://edition.cnn.com/2019/06/13/africa/sudan-crisis-overview-trnd/index.html.

[17] Human Rights Watch, ‘Sudan: Justice Needed for Protester Killings’ (2019), https://www.hrw.org/news/2019/11/17/sudan-justice-needed-protester-killings.

[18] BBC News, ‘Sudan crisis: What you need to know’ (2019), https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-48511226 .

[19] المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، "الاتفاق السياسي لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية، بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير"، 2019.

[20] يقود عبد الواحد نور حركة تحرير السوان، وهي جماعة مسلحة كبيرة في دارفور

فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان لا حصر لها في دارفور[21] ومناطق الصراع الأخرى وفي احتجاجات 2019[22]. وقد رافق وجود هذه المليشيات فراغاً في السلطة في بعض المناطق مما أدى إلى تصاعد الاضطرابات والعنف.

1.3 تصاعد العنف القائم على الكراهية في الأقاليم

يستمر العنف القائم على الكراهية في مناطق النزاع مثل غرب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. لكننا شهدنا أيضاً تصعيداً جديداً للعنف الجماعي في بورتسودان وكسلا بشرق السودان. وقد رُصدت لغة الإبادة الجماعية من قبيل "نريد تنظيف الأكياس البلاستيكية السوداء"، في إشارة إلى الأقليات العرقية الإثنية السوداء (غير العربية) في هذه المناطق[23]. إن خطر تكرار الفظائع الجماعية في هذه المناطق هو أمر ملموس، إذ أدرج المركز العالمي لمسؤولية الحماية Global Centre for the Responsibility to Protect السودان في التنبيه الخاص بالفظائع الذي أصدره في يناير وأبريل 2021، وتكررت هذا الإشارة عدة مرات في هذه التنبيهات طوال عام 2020[24].

ويحذر الفاعلون المحليون من أن تركيز الحكومة على اتفاقيات الهدنة لا يعالج الانقسامات والمظالم الكامنة. وبالنظر إلى تاريخ السودان في الإبادة الجماعية في دارفور، والفظائع الجماعية في المناطق الأخرى، والاشتباكات الدامية المستمرة في دارفور والقضارف وكسلا وحلفا الجديدة وبورتسودان، فإن هذه المخاوف حقيقية. وبسبب تركيز كل الأنظار على الخرطوم، فضلاً عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) مؤخراً، تستمر الهجمات والقتل والعنف الجنسي تتفاقم في هذه المناطق[25]. وتعد معالجة الأسباب الجذرية أمر بالغ الأهمية لوقف تكرار انتشار العنف الإثني أو الديني أو الثقافي في هذه المناطق. وبخلاف ذلك، لا أمل في الفكاك من عبارة أليكس دي وال أن "لا نهايات واضحة للفظائع الجماعية في السودان"[26].

---

[21] Human Rights Watch, 'Sudan's Transition Hasn't Ended Abuses in Darfur' (2019), https://www.hrw.org/news/2019/05/08/sudans-transition-hasnt-ended-abuses-darfur.

[22] Nermin Ismail, 'Militiamen in Sudan raped men and women, says eyewitness', DW (2019), https://www.dw.com/en/militiamen-in-sudan-raped-men-and-women-says-eyewitness/a-49120693.

[23] ورد أنه قد استخدمت عبارات إبادة جماعية تجرد البشر من صفتهم الإنسانية قبل إحدى الهجمات العسكرية في جنوب كردفان، في إشارة إلى "الأفارقة السود" من جبال النوبة ودارفور وجنوب السودان (مقابل "النخب العربية" في الخرطوم).

[24] Global Centre for the Responsibility to Protect, 'Atrocity Alert No. 236: Sudan, Ethiopia and Israel and the Occupied Palestinian Territories' (2021), https://www.globalr2p.org/publications/atrocity-alert-no-236/; 'Atrocity Alert No. 247: Sudan, Central Sahel and the ICC' (2021), https://www.globalr2p.org/publications/atrocity-alert-no-247-sudan-central-sahel-and-the-icc/.

[25] UN News, 'UN confirms closure of Darfur peacekeeping mission' (2020), https://news.un.org/en/story/2020/12/1081122.

[26] Mass Atrocity Endings, 'Sudan: 1985 – 2005' (2015), https://sites.tufts.edu/atrocityendings/2015/08/07/sudan-2nd-civil-war-darfur/.

توثيق مستخلص من:

"Sudan: Patterns of violence and imperfect endings" by Alex de Waal in How Mass Atrocities End: Studies from Guatemala, Burundi, Indonesia, Sudan, Bosnia-Herzegovina, and Iraq, ed Bridget Conley (Cambridge University Press, 2016).

2. تصاعد خطاب الكراهية والنزاع في شرق السودان

1.2 الإهمال والانقسامات في شرق السودان

تعاني ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف في شرق السودان من إهمالها تاريخياً من قبل الحكومة المركزية، وهي متخلفة بشكل كبير، على الرغم من موقعها الاستراتيجي بالقرب من الميناء البحري الوحيد للسودان.

شاعت الخلافات حول الموارد الطبيعية والمخصصات الحكومية المحدودة بين المجموعات الإثنية في شرق السودان في السنوات الثلاثين الماضية. وقد نشبت خصومة بين قبائل بني عامر والنوبة منذ عام 1986، بعد مواجهات دامية بشأن تطبيق قوانين الشريعة[27].

" البعض يعتبرهم [بني عامر] أجانب من إريتريا مُنحوا الجنسية السودانية في ظل حكومة عمر البشير السابقة"[28].

تصاعد القتال بين المجتمعات المحلية في الولايات الشرقية الثلاث منذ أبريل 2019، أحياناً بين بني عامر والنوبة، وأحياناً أخرى بين الهدندوة وبني عامر. يعيش بني عامر والنوبة في بورتسودان في أحياء قريبة جغرافياً لكنها منفصلة عرقيًا. وقد ساهم الوضع الأمني غير المستقر، منذ سقوط البشير في 11 أبريل 2019، في تصعيد العنف بينهما.

أعتقل أحد أعضاء المجلس الأعلى لنظارات البجا مرتين من قبل السلطات بزعم التحريض على العنف، وفقاً لنشطاء من المنطقة قابلتهم منظمة الحقوق من أجل السلام. وقد بلغ منظمة الحقوق من أجل السلام أن هناك ما يقرب من 32 قضية جنائية مرفوعة ضد هذا الرجل، بما في ذلك الإخلال بالسلامة العامة، ونشر أخبار كاذبة، والدعوة إلى معارضة السلطات العامة باستخدام العنف أو القوة الإجرامية، وإثارة الكراهية ضد أو بين الطوائف. ومع ذلك، لم تُفتح قضايا بعد، وأعرب ناشطون من المنطقة أنهم لا يصدقون أن الرجل سيواجه العدالة. وأشار النشطاء إلى أن الشكاوى المرفوعة أمام المدعي العام في بورتسودان معلقة، ويزعموا أنها جُمّدت عمداً . وقد عقد الناشطون اجتماعات مع النائب العام ووزير العدل بشأن هذه القضايا التي رفعت قبل نحو 11 شهرا دون إحراز تقدم.

2.2 الاشتباكات بين الهدندوة وبني عامر في كسلا (2020)

تصاعدت التوترات بين الهدندوة وبني عامر في شرق السودان بعد الإطاحة بالبشير في عام 2019. ادعى الهدندوة أن وفد شرق السودان المشارك في مفاوضات السلام في جوبا لا يمثل الشرق و"لم يكن أعضاؤه سودانيين". اندلعت الاشتباكات بين الهدندوة وبني عامر في 18 نوفمبر 2019. ولا يزال الهدندوة، حتى يومنا هذا، يرفضون اتفاق جوبا للسلام.

---

[27] Sudan in the News, 'What is happening in Port Sudan and Kassala?' (2020), https://www.sudaninthenews.com/east-sudan-report.

[28] مقابلة لمنظمة الحقوق من أجل السلام مع مصدر في بورتسودان، نوفمبر 2020.

عيّن رئيس الوزراء السوداني الجديد، عبد الله حمدوك، حكاماً مدنيين لولايات البلاد الثماني عشرة في يوليو 2020. وعين صالح عمار والياً لولاية كسلا، بعد ترشيحه من قبل قوى الحرية والتغيير[29].

- صالح عمار من إثنية البني عامر ("ارتبطوا بالقدوم من إريتريا")
- الهدندوة هي الجماعة المهيمنة في كسلا، وهي جزء من مجموعة البجا الإثنية

رفض أفراد جماعة الهدندوة تعيين صالح عمار مما أدى إلى اندلاع احتجاجات واشتباكات في عدة مدن بشرق السودان. وحصلت منظمة الحقوق من أجل السلام على لقطات فيديو تصور التعبئة التي قام بها الهدندوة، بما في ذلك الشاحنات التي نقلت تعزيزات الهدندوة إلى كسلا. وتشير تقاريرإلى أن قادة الهدندوة صرحوا علناً بأن:

"بني عامر سرطان يجب استئصاله".

تصاعدت الاحتجاجات بدايةً من 25 أغسطس 2020، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل وإصابة عشرات آخرين. لم تتدخل قوات الشرطة إلا بعد فوات الأوان. وأفادت مصادر محلية أن أحد الفنادق أُحرق انتقاماً من خطاب كراهية نُشر على الواتس آب موجه ضد مجتمع بني عامر؛ ولو أنه قد طُعن في هذه المزاعم[30].

أقال رئيس الوزراء، في 13 أكتوبر 2020، صالح عمار بعد أشهر من الاحتجاجات، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات واشتباكات جديدة بين الهدندوة وبني عامر في كسلا[31]. قُتل ستة أشخاص على الأقل في سواكن، وقتل سبعة متظاهرين في مقر حكومة الولاية في كسلا على يد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة، بالإضافة إلى أحد أفراد قوات الأمن[32]. ووفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة الحقوق من أجل السلام[33]، لم تحاسب القوات الأمنية حتى الآن[34].

---

[29] قوى الحرية والتغيير هي الجسم الذي مثل المحتجين إبان الاحتجاجات السودانية 2018 - 2019. وقد تفاوضت هذه القوى مع المجلس العسكري الانتقالي على خطة لتقاسم السلطة. وتمكنوا من تقديم أسماء لتعيين حكام الولايات.

[30] مقابلة لمنظمة الحقوق من أجل السلام، 6 يناير 2020.

[31] Al Jazeera, 'Sudan's PM sacks Kassala governor after unrest, port blockade' (2020) https://www.aljazeera.com/news/2020/10/13/sudans-pm-sacks-kassala-governor-after-unrest-port-blockade.

[32] Human Rights Watch, 'Sudan: Security Forces Kill Protesters in Eastern Sudan' (2020), https://www.hrw.org/news/2020/12/21/sudan-security-forces-kill-protesters-eastern-sudan.

[33] مقابلة لمنظمة الحقوق من أجل السلام، 9 يناير 2021.

[34] Nabeel Biajo, 'Report: Sudan Security Forces Who Killed Kassala Protesters Never Held Accountable', *VOA News* (2020), https://www.voanews.com/africa/south-sudan-focus/report-sudan-security-forces-who-killed-kassala-protesters-never-held.

أمثلة على خطاب على الكراهية

أجرت منظمة الحقوق من أجل السلام مقابلات مع فاعلين محليين أوضحوا أن التحيز بين المجموعتين قد تأجج بسبب خطاب الكراهية والتحريض، من نوع ذلك الحديث الذي يُزعم أن محمد الأمين ترك روج له، وهو أحد قادة الهدندوة النافذين. ويُعرف ترك بانتمائه إلى حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم السابق.

بُثّت أمثلة أخرى لخطاب الكراهية من قبل زعماء آخرين لقبائل البجا، مثل أبو شيبة وحامد أبو زينب (وكلاهما من قادة المجتمع) وسيد علي أبو آمنة، الأمين السياسيي للمجلس الأعلى لنظارات البجا. وحسب ما أوردت التقارير قال هؤلاء القادة ما يلي:

- *"هؤلاء الناس يجب أن يعودوا إلى بلادهم"*
- *"بني عامر من إريتريا أصلاً؛ كانوا لاجئين وحصلوا على الجنسية السودانية "*
- *"لا يمكن لهؤلاء الناس عبور أراضينا أو المرور منها"*
- *"سنعيد أراضينا التي صودرت منا ومنحت لهؤلاء الناس".*
- *"بني عامر سرطان يجب استئصاله".*

التحليل القانوني

بينما تعتبر بعض هذه الخطب مفرطة في إساءتها، فليس كل خطاب كراهية هو خطاب غير قانوني، ولا ينبغي أن يكون كذلك. فالكلام يجب أن يكون حراً وقانونياً، بقدر الإمكان، كمسألة مبدأ في المجتمع المفتوح والديمقراطي.

- يصبح خطاب الكراهية انتهاكاً لحقوق الإنسان إذا كان يحرض على التمييز أو العداء أو العنف تجاه شخص ما أو مجموعة محددة على أساس العرق أو الدين أو الإثنية، أو عوامل أخرى. ويصبح خطاب الكراهية جريمة دولية إذا كان يحض على الإبادة الجماعية: القضاء كلياً أو جزئياً على جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية[35].

في حين لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للتحريض، فإن الفقه القانوني الدولي وخطة عمل الرباط[36] (بما في ذلك اختبارها المكون من ستة أجزاء) يوفران إرشاداً مفيداً[37]. يحتاج الخطاب، بصورة عامة، إلى أن يكون:

- موجهاً ضد مجموعة معينة؛

---

[35] مكتب مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948). https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crimeofgenocide.aspx .

[36] للاطلاع على النص الكامل لخطة عمل الرباط، بما في ذلك اختبارها المؤلف من ست أجزاء، انظر:
UN Human Rights Council, 'The Rabat Plan of Action on the prohibition of advocacy of national, racial, religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence, dated 11 January 2013, UN A/HRC/22/17/Add.4, https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/SeminarRabat/Rabat_draft_outcome.pdf

[37] يمكن لقارئ اللغة العربية الاطلاع على الترجمة العربية لخطة عمل الرباط، في الرابط أدناه (المترجم):
https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/SeminarRabat/Rabat_draft_outcome_AR.pdf

- فيه عنصر عام؛ و
- يسبب خطر إلحاق الضرر بأفراد المجموعة المستهدفة.

تعتمد الآثار القانونية لخطاب الكراهية على السياق، مثل سيرة المتحدث، ومستوى تأثيره، والجمهور المستهدف، وإذا ما أُلقي الخطاب علنًا، والسياق الاجتماعي والسياسي:

خطاب كراهية مسيئ لكنه لا ينتهك القانون سيعتبر على الأرجح خطاب كراهية لا يخالف القانون. وجهة نظر عدائية، لكن يمكن قبولها في مجتمع ديمقراطي مفتوح.	"يجب أن يعود هؤلاء الناس إلى بلدهم."
إنتهاك لحقوق الإنسان قد يعتبر مثل هذا الكلام، حسب الظروف، إنتهاكاً لحماية الحق الإنساني ضد إثارة العداء، والتمييز، والعنف والذي تُلزم الدولة بحمايته في السودان.	"سنستعيد أراضينا التي أُستولي عليها منا ومُنحت إلى هؤلاء الناس" (والإشارة إلى بني عامر).
جريمة دولية قد يعتبر مثل هذا الكلام، حسب الظروف، تحريضاً على الإبادة، وقد يرقي إلى جريمة دولية.	بني عامر "سرطان يجب استئصاله."

3.2 الانقسامات المتطرفة والعنف في بورتسودان (2019)

عادت الاشتباكات بين قبائل بني عامر والنوبة للاندلاع من جديد في 21 أغسطس 2019 عندما قام شابان من بني عامر بمضايقة امرأة من النوبة في الشارع، وبصقوا على وجهها ومزقوا ملابسها وضربوها. اندلع العنف إثر هذه الحادثة بين النوبة وبني عامر واستمر ثلاثة أيام. فأضرمت النيران في المنازل، بما في ذلك إشعال بني عامر للنيران في منطقة يقطنها النوبة بصورة رئيسية[38].

استخدمت المجموعتان عبارات مسيئة لبعضهما البعض مثل "خاسة" لوصف بني عامر، و"عبيد" (زنوج) لوصف النوبة، وفقاً لأحد المصادر. وتستخدم كلمة "خاسة" للتنميط السلبي لبني عامر، وهي كلمة تحقير وتعتبر إهانة. أما مصطلح "عب" فعبارة مهينة تعني "العبد" أو "الزنجي"، وتستخدم لوصف السودانيين ذوي البشرة الداكنة.

[38] مقابلة لمنظمة الحقوق من أجل السلام مع اثنين من قادة المجتمع المدني من النوبة، وأحد قادة المجتمع المدني من بني عامر، 20 يوليو 2020، و18 أغسطس 2020 وفبراير 2021.

اندلع القتال بين المجموعتين بشكل منتظم في الآونة الأخيرة، بما في ذلك في 23 أغسطس 2019[39][40] و10 ديسمبر[41] 2019 و3 يناير 2020[42] و9 أغسطس 2020[43]. شملت تلك الاشتباكات حرق المنازل، بما في ذلك تشويه الجثث وحرق الناس أحياء.

4.2 اشتباكات مميتة في القضارف (2020)

اندلع العنف بين مجتمعي بني عامر والنوبة بالقضارف في 9 مايو 2020، ما أفضى إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة العشرات بجروح. كانت شرارة هذا النزاع بسبب الخلاف حول الماء، إذ زُعم أن بائع ماء من بني عامر رفض البيع لامرأة من النوبة بعدم شككت في السعر. اندلع شجار بين المجموعتين أدى إلى طعن امرأة من النوبة على يد أحد أفراد بني عامر. وتطور الشجار فأفضى إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة عشرات آخرين بجروح. تصاعد هذا النزاع وامتد إلى ولاية كسلا، حيث قُتل في يونيو 2020 ما يقارب 13 شخصاً من كلتا المجموعتين.

5.2 أعمال القتل والانتقام التي يتعرض لها سكان "الكنابي" (2020)

الكنابي هي مخيمات للعمال الزراعيين الموسميين في السودان، وقد أنشأت منذ عقود كجزء من نظام مشروع الجزيرة المروي. منعت السلطات البريطانية العمال الزراعيين من تملك الأراضي لبناء منازل وقرى. واستمرت الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال في تهميش هؤلاء العمال الذين ما زالوا يعيشون في الكنابي[44][45]. وبما أنه لا تتوفر خدمات كافية لهؤلاء السكان، مثل المدارس والمرافق الصحية وإمدادات المياه أو الكهرباء، يعتمد سكان الكنابي على الخدمات المتاحة في القرى المجاورة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى توتر العلاقات بين الطرفين.

أبرزت مصادر من مجتمعات النوبيين والزغاوة أجريت معها مقابلات[46] وجود توترات بين هاتين المجموعتين في الماضي.

---

[39] متاح على صفحة الفيس بوك الخاصة باللجنة المركزية لأطباء جنوب السودان Central Committee of South Sudan Doctors.

[40] Dabanga, '34 dead in Port Sudan tribal strife' (2020), https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/34-dead-in-port-sudan-tribal-strife.

[41] أُبلغت منظمة الحقوق من أجل السلام، في سياق المقابلات التي أجرتها مع أعضاء المجتمع المدني، أن رجالاً من النوبة هاجموا أفراداً من بني عامر في سوق بورتسودان الرئيسي عقب تأجيل الجلسة القبلية للمتهمين بأحداث أغسطس. وقد أصيب حوالي 29 شخصاً. وقامت السلطات بنشر عدد كبير من القوات الأمنية لإحتواء الوضع وقاموا بإغلاق السوق. مقابلة منظمة الحقوق من أجل السلام، سبتمبر 2020.

[42] المصدر السابق

[43] مقابلة لمنظمة الحقوق من أجل السلام مع ناشط من بورتسودان.

[44] السودان الديمقراطية أولاً، "الكنابي: قرى العمال الزراعيين في مشروع الجزيرة: تهميش واهمال وعنصرية،" (2018)، متاح باللغة العربية في: http://arabic.democracyfirstgroup.org/2018/10/02/38103/

[45] ينحدر أغلب العمال الزراعيين في المشروعات الزراعية المشابهة لمشروع الجزيرة مثل حلفا الجديدة، والرهد، وخشم القربة، والقضارف وغيرها من إقليم دارفور.

[46] مقابلات لمنظمة الحقوق من أجل السلام مع ناشط من مجتمع النوبيين في 3 اغسطس 2020، ومع عضو في قوى الحرية والتغيير في حلفا، ومع أحد أفراد مجتمع الزغاوة في 6 أغسطس 2020.

- مجتمع النوبيين (الحلفاوين) في حلفا الجديدة ينحدر في الأصل من أقصى شمال السودان حيث أخلوا من أراضيهم أثناء بناء السد العالي[47].
- الزغاوة عمال زراعيون ينحدرون في الأصل من دارفور ويعيشون في كنابي.

تتفاوت العلاقات بين القرويين وسكان الكنابي - فبعض المناطق سادها التعايش السلمي، بينما حدثت اشتباكات في مناطق أخرى بسبب التوترات على الأرض. في بعض الحالات، أضرم أهل القرى النار في الكنابي واتهموهم "بأنهم ليسوا سودانيين" وطالبوا بإخلائهم من المنطقة. وقد أخفقت السلطات الحكومية باستمرار في توفير الالتزام والموارد والدعم الكافية لحل هذه التوترات.

- كانت الشرارة التي أشعلت الاشتباكات بين هذين المجتمعين في 18 يوليو 2020 هي مشاجرات بين الشباب. إذ تعرض شاب من النوبين للضرب، وهاجمت مجموعة من شباب الزغاوة قرية المرشد رقم 10 مسلحين بالسكاكين والسيوف والعصي[48]. مما أفضى إلى مقتل رجلين وإصابة 16 من النوبيين.

3. خطاب الكراهية والصراع في دارفور

اتهمت مجموعتان مسلحتان في دارفور، هما جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، الحكومة في مطلع عام 2003 بقمع السكان غير العرب في دارفور وبدأت تهاجم أهدافاً حكومية. وقامت الحكومة، رداً على ذلك، بتسليح وتنظيم ميليشيات عربية عرفت باسم الجنجويد، للقتال إلى جانب القوات المسلحة السودانية وغيرها من القوات النظامية ضد متمردي دارفور. أرهبت الميليشيات المدنيين في المنطقة بممارسة سياسة الأرض المحروقة والعنف الجنسي على نطاق واسع. خلف الصراع، بحلول عام 2007، مئات الآلاف من القتلى وأكثر من مليوني نازح[49]، فيما أصبح يُعرف بالإبادة الجماعية في دارفور[50].

1.3 جرائم التحريض والفظائع في دارفور (2005 إلى 2020):

هاجمت مليشيا جنجويد من قبيلة المحاميد من نتيقة والملم[51] قرية حمادة بالقرب من نيالا في 13-14 يناير 2005 بالتنسيق مع القوات الحكومية. احتجزت المليشيا أهالي القرية ومنعتهم من الفرار. وقد ذُبح أكثر من 100 شخص، وحرقت ونهبت المنازل، وتعرضت 35 امرأة وفتاة على الأقل للاغتصاب.[52]

---

[47] قامت الحكومة بتعويض النوبيين بأرض جديدة سميت حلفا الجديدة في شرق السودان قرب مشروع خشم القربة الزراعي.

[48] أغلب سكان القرية من الحلفاويين أو نوبيي شماليين

[49] Human Rights Watch, 'Darfur 2007: Chaos by Design' (2007), https://www.hrw.org/reports/2007/sudan0907/sudan0907webwcover.pdf, p. 43.

[50] Holocaust Museum Houston, 'Genocide in Darfur', https://hmh.org/library/research/genocide-in-darfur-guide/.

[51] زُعم أن هذه المليشيا كانت تقع تحت سيطرة موسى هلال، وهو من قادة الجنجويد سيئ السمعة، وينتمي إلى عرب المحاميد في شمال دارفور. كان موسى هلال قابعاً في السجن يقضي عقوبة بسبب إثارة النزاعات الإثنية مما أدى إلى مقتل مدنيين أبرياء في 2003 عندما انفجر النزاع المسلح في دارفور. لكن نائب الرئيس علي عثمان طه أطلق سراح هلال ليقود الجنجويد ويحارب المتمردين الدارفوريين. استهدفت مليشيا هلال، بدعم كامل من الحكومة، المدنيين العزل في المنطقة، فهاجمت قرى الدارفوريين الأفارقة، لكنها نادراً ما اقتربت من قوات الحركات المسلحة المتمردة. انظر: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/musa-hilal-s-council-forms-jebel-amer-administration-calls-for-intifada-in-sudan

[52] BBC News, 'Hundred deaths feared in Darfur' (2005), http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4209471.stm.

زُعم أن الميليشيا قالت وفقاً لمقابلات أجرتها منظمة "حقوق من أجل السلام":

"نريد" تنظيف "المنطقة بأكملها" - في إشارة إلى البرقد، إحدى المجموعات الإنقية الأفريقية في دارفور وهم أغلبية سكان قرية حمادة.

يُزعم أن الهجوم وقع بعد اجتماع عقد بين الميليشيات المتحالفة ووالي جنوب دارفور[53]. وكان الوالي الحاج عطا المنان، قد حشد الميليشيات المتحالفة وزُعم أنه قال في اجتماع في أردور إنه يريد منهم:

"تحرير المنطقة من العبيد والتورا بورا" (في إشارة إلى المتحالفين مع الجماعات المسلحة)

ويُزعم أنه أبلغ الميليشيا أيضاً بما يلي:

" لكم كل أرضهم وأموالهم وممتلكاتهم "

يستمر التحيز والتمييز وخطاب الكراهية في دارفور اليوم، وقد جرى تطبيع هذا الخطاب عبر سنوات من انعدام الثقة الناجم عن الصراع وتأجيج التوترات. ويستخدم مصطلح "عبيد" بانتظام ضد أهالي دارفور اليوم "[54]. يقول إبراهيم الحاج، وهو ممارس مجتمعي في دارفور له خبرة في التخفيف من الخطاب المتعلق بالكراهية:

"أصبح خطاب الكراهية، بعد الحرب، هو القاعدة، حيث وجد الناس صعوبة في الثقة أو بناء علاقة مع القبائل والإثنيات الأخرى. لسوء الحظ، نقلوا هذه العقلية إلى أطفالهم الذين يمارسون بدورهم الانقسام الاجتماعي والقبلي في المدرسة دون أن يعوا بذلك. "[55]

---

[53] كان والي جنوب دارفور وقتها هو الحاج عطا المنان.

[54] Peace Lab, ‘Social Media & Conflict in Sudan’, p. 9.

[55] Hend Salih, ‘Hate Speech in Darfur’, *Andariya* (2020), https://www.andariya.com/post/Hate-Speech-in-Darfur.

يقبع الرئيس السابق البشير في الحراسة في السودان بتهم فساد منذ أن أطاحت به ثورة 2019. وكان مجلس الأمن قد أحال الوضع في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إستجابةً لمزاعم الإبادة الجماعية في دارفور في 2003-2004. وأصدر المدعي العام مذكرات توقيف ضد كل من:

- أحمد محمد هارون، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.
- عبد الرحمن (المعروف أيضاً باسم علي كوشيب) في 27 أبريل 2007، وكذلك صدرت مذكرة توقيف ثانية ضده في يونيو 2020 عندما استسلم طواعية للمحكمة الجنائية الدولية.
- الرئيس عمر البشير (موقوف في الخرطوم) بسبب خمسة تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتهمتان بارتكاب جرائم حرب، وثلاث تهم تتعلق بالإبادة الجماعية: (القتل، والتسبب في الأذى الجسدي أو العقلي الجسيم، وفرض ظروف معيشية على كل مجموعة مستهدفة بقصد التدمير المادي للمجموعة) يُزعم أنها ارتكبت على الأقل بين عامي 2003 و2008 في دارفور.
- عبد الرحيم محمد حسين، وزير الداخلية السابق والممثل الخاص السابق للرئيس السوداني في دارفور (ووزير الدفاع لاحقاً) بسبب سبع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وست تهم بارتكاب جرائم حرب، يُزعم أنها ارتكبت في دارفور بين عامي 2003 و 2004[56].
- عبد الله باندا أبكر نورين، القائد العام لحركة العدل والمساواة، وهي جماعة متمردة مسلحة في دارفور، بسبب ثلاث تهم بارتكاب جرائم حرب (الإعتداء على الحياة، وتعمد توجيه هجمات ضد أفراد أو منشآت أو مواد في بعثة حفظ سلام والنهب).
- صالح محمد جربو، الذي ارتبطت قضيته بعبدالله بندا، ولكن أنهيت الإجراءات في عام 2013 بعد الإبلاغ عن وفاته.

ويقف عدد التهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - وفي حالة البشير تهمة الإبادة الجماعية - دليلاً على حجم ونطاق العنف المرتكب. ومع ذلك، أعيد انتخاب البشير رئيساً في أبريل 2010 واستمر في سياساته في "التعريب" وإخضاع مناطق دارفور. ولم يُحاسب على مزاعم الإبادة الجماعية في الفترة 2003-2004 في دارفور، أو مزاعم التطهير العرقي اللاحقة. ولم تكن هناك اتهامات بالتحريض على الإبادة الجماعية من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو السلطات القضائية السودانية.

واصل قادة آخرون التحريض على إرتكاب الفظائع في دارفور. ويمتلك أنس عمر فضل المولى، والي شرق دارفور، سجلاً حافلاً في التحريض على الفظائع، مثلما حدث في عام 2017 عندما قال لقوات الأمن في دارفور فيما يتعلق بحركات المعارضة المسلحة:

"الذخيرة غالية، ما تخسروا فى متمرد طلقة، جيبوه حي وسنقتله. والقتلى لا تدفنوهم خلوهم للصقور والوحوش.[57]"

---

[56] للمزيد من المعلومات حول التهم الواردة في أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بدارفور انظر: www.icc-cpi.int/darfur.

[57] يوتيوب، "والي شرق دارفور المجرم أنس عمر يأمر بقتل وتصفية الأسرى والمعتقلين"، (2019)،

2.3 نمط أوسع نطاقاً لتصاعد العنف في دارفور

لا تزال التهديدات ضد المدنيين مستمرة في جميع أنحاء دارفور حتى يومنا هذا، حيث تسجل الأمم المتحدة زيادة مقلقة في "الاشتباكات ما بين المجتمعات المحلية" في عام 2020[58]. وتُتهم النخب على نطاق واسع بتأجيج التوترات المجتمعية بغرض تقويض الانتقال[59].

شهد المدنيون في الجنينة، عاصمة غرب دارفور، هجمات انتقامية من قبل الميليشيات العربية في نهاية ديسمبر 2019[60]. ووصف مصدر محلي وقوع سلسلة مشابهة من الهجمات الإنتقامية المتصاعدة في يوليو 2020 إثر مقتل أربعة من العرب على يد شخص من المساليت[61]:

"استمر الهجوم قرابة ثماني ساعات بدون تدخل من قوات الجيش السوداني، أو قوات الدفاع الشعبي أو القوات السودانية التشادية المشتركة. كذلك كان رجال المساليت مسلحين وشاركوا في إطلاق النار، لكن كان تسلحيهم كان محدوداً جداً لحماية المجتمع "[62].

وشدد الشخص الذي أجريت معه المقابلة على أن القوات الأمنية كانت بطيئة جداً في الرد على الهجوم.

وقع هجوم آخر على المساليت في 16 يناير 2021 في معسكر كريندينق للنازحين في الجنينة، رداً على تعرض رجل من العرب للطعن على يد شخص من مجتمع المساليت. وبينما ألقي القبض على المتهم من قبل الشرطة، تحول دفن القتيل في اليوم التالي إلى حشد للانتقام من مجتمع الجاني.

"يبدو كأنهم استدعوا كل القبائل العربية في مدينة الجنينة والمناطق المحيطة بها. فقد جاءوا من جميع الجهات وبدءوا إطلاق النار من الأسلحة الثقيلة. كانوا على الدراجات النارية وعلى الخيول واللاند كروزرات المزودة بالأسلحة الثقيلة ".

امتد العنف إلى أكثر من 20 قرية في جنوب وجنوب غرب الجنينة، مما أفضى إلى مقتل 160 شخصاً. وأصيب أكثر من 200 شخص، من بينهم نساء وأطفال، وأضرمت النار في المنازل مما أدى إلى نزوح 90 ألف

---

https://www.youtube.com/watch?v=ctEFS22k9WM; Dabanga, 'Darfur centre condemns rhetoric after fighting' (2017), https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-centre-condemns-rhetoric-after-fighting.

[58] Amnesty International, 'Sudan: Horrific attacks on displacement camps show UN peacekeepers still needed in Darfur'.

[59] Philip Kleinfeld and Mohammed Amin, 'What's behind the rising violence in Sudan's Darfur?', *New Humanitarian* (2021), https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2021/4/8/whats-behind-the-rising-violence-in-sudans-darfur.

[60] Peace Lab, 'Social Media & Conflict in Sudan', p. 9. Amnesty International, Horrific attacks on displacement camps, 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2021/03/sudan-horrific-attacks-on-displacement-camps-show-in-darfur/.

[61] مقابلة في 27 يناير 2021.

[62] قتل حوالي 60 شخصاً وأصيب 90 آخرون وتأثرت أكثر من 2000 أسرة بالهجوم، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان:

https://www.unocha.org/story/daily-noon-briefing-highlights-sudan.

شخص[63] - معظمهم من إثنية المساليت[64]. ويُزعم أن القوات وقفت في حالة تأهب، رغم طلب الوالي تدخلها[65]. وأضاف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة أن مقاطع فيديو ورسائل سُجلت قبل الهجوم من قبل موسى إسماعيل حسب الكريم، وهو رجل عربي يُزعم أنه قال إن:

"أرسل هذه الرسالة إلى المساليت. ما حدث من 2003 إلى 2020 انتهى. نحن الآن في عام 2021، اعتباراً من اليوم، إذا حطم أي من المساليت نافذة سيارة حتى، فيجب أن يعتبروا أنفسهم منتهين. نحن لا نتحدث في وسائل التواصل الاجتماعي أو في مجموعات افتراضية. نتحدث مباشرة وعملنا سيثبت أقوالنا. قالوا إننا قادمون جدد، لسنا كذلك! نحن أصحاب هذه الأرض".

وأشار الشخص الذي أجريت معه المقابلة إلى أنه جرى أيضاً تداول رسالة مسجلة ثانية على واتس آب وفيس بوك. اشتكى زعيم مجتمع عربي يُدعى عبد الرحمن عبد الخير، في تلك الرسالة التي حصلت واطلعت عليها منظمة الحقوق من أجل السلام، من القتل وسط مجتمعه. وبينما سقط عدد من القتلى العرب في الاشتباكات، إلا أن الأعداد الفعلية غير معروفة. نظم أبناء المجتمع العربي اعتصاماً مطالبين الحكومة بإزالة مخيمات النازحين.

قال عبد الرحمن عبد الخير في التسجيل المتداول الذي ترجمته منظمة الحقوق من أجل السلام:

"يمكننا القضاء عليهم في يوم واحد، لكننا نخاف الله. الحكومة صامتة والشرطة والجيش يراقبون وقوات الدعم السريع تُنتقد. من سيحمينا؟ أنا أدعو كل العرب أن نحمي أنفسنا، ونطالب بطرد قوات الشرطة من هذه الولاية. لا نريد شرطة من مجموعة إثنية واحدة. والجيش أيضاً كله من المساليت. لا يمكن أن نكون ضحايا لكل هذه التحولات في الجيش. لا يمكننا قبول ذلك. نحتاج أن نعرف من قتل الرجل العربي؟ أؤكد لكم إخوتي في القبائل العربية، أنه اعتباراً من اليوم على الجميع أن يحمل "شلكاية" [رمح] في كل مكان نذهب إليه".

3.3 الجهود الأخيرة لاستعادة الأمن في غرب دارفور

توجه وفد من مكتب المدعي العام، في محاولة لوقف حالة انعدام الأمن المتصاعدة، إلى الجنينة في 15 مارس 2021 للتحقيق في الاعتداءات التي وقعت في معسكر كريندينق وأصدر مذكرات توقيف بحق 69 متهماً واعتقل 32 شخصاً للاشتباه في تورطهم في العنف. كما فتح هذا الفريق 37 قضية جنائية بتهم تشمل القتل والشروع في القتل والتدمير الجنائي والنهب.

---

[63] AP News, 'Armed men try to storm governor's house in Sudan's Darfur' (2020), https://apnews.com/article/sudan-middle-east-united-nations-e171c305da1c9d06f6c7764526079619. 25,000 continued to be displaced one month later, according to OCHA's Flash Update, 16 February 2021.

[64] Amnesty International, 'Sudan: Horrific attacks on displacement camps show UN peacekeepers still needed in Darfur' (2021), https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2021/03/sudan-horrific-attacks-on-displacement-camps-show-in-darfur/.

[65] مقابلة أجرتها منظمة الحقوق من أجل السلام، مارس 2021.

طلب التقرير النهائي للمحقق، الذي سيُرفع إلى مجلس السيادة، من النائب العام رفع الحصانات التي تحمي موظفي إنفاذ القانون والأمن الذين يُزعم تورطهم، وإستعادة سيادة القانون في غرب دارفور[66].

دقت المنظمات غير الحكومية ناقوس الخطر بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد)، التي أُنهيت ولايتها في 31 ديسمبر 2020 (عجل بها الانتقال). وبينما تتمتع بعثة الأمم المتحدة الانتقالية الجديدة المتكاملة في السودان (UNITAMS) بتفويض طموح لدعم الانتقال السياسي إلى الديمقراطية[67]، يطالب المجتمع المدني في دارفور بحفظ السلام وحماية معسكرات النازحين حتى لا تتفاقم الأزمة الحالية.

4. خطاب الكراهية والصراع في جنوب كردفان

تعتبر ولاية جنوب كردفان الغنية بالنفط جزءاً من السودان من الناحية الجغرافية، لكن يماهي العديدون من المنحدرين من المنطقة أنفسهم مع جنوب السودان. وينطبق هذا بشكل خاص على شعب النوبة، الذي يتكون من مجموعات إثنية أصلية مختلفة همشتها الحكومة في الخرطوم منذ زمن طويل[68]. قاتل الكثيرون إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية لكونهم واجهوا سنوات من التمييز على يد الحكومات السودانية المتعاقبة.

لم يحسم مصير جنوب كردفان والنيل الأزرق عندما وقعت اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 عقب الحرب الأهلية السودانية الثانية[69]. وأصبحتا تعرفان باسم "المنطقتين". طرحت "المشورة الشعبية" – التي أشير لها بوصفها "عملية غير محددة منحتهم مجرد الفرصة للتعبير عن آرائهم حول ترتيبات اتفاقية السلام الشامل بهدف التفاوض على شروط أفضل مع الخرطوم، ولا تصل مستوى الاستقلال"[70]. ومع ذلك، لم تكتمل هذه العملية أبدًا، مما تسبب في استياء كبير بين شعب النوبية.

على الرغم من أن الصراع في جنوب كردفان قد تراجع إلى حد كبير منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في عام 2019، لم تكن هناك مساءلة عن الفظائع الجماعية الماضية وما ورد في التقارير بشأن حملات "التطهير

---

[66] قدم التقرير النهائي للجنة التحقيق إلى النائب العام في 26 مارس 2020.

[67] Human Rights Watch, ‘Sudan: UN/AU Plan for Darfur Falls Short’ (2020), https://www.hrw.org/news/2020/03/16/sudan-un/au-plan-darfur-falls-short.

[68] Centre for Strategic and International Studies, ‘The Forgotten Conflict in Southern Kordofan’ (2011), https://www.csis.org/analysis/forgotten-conflict-southern-kordofan.

[69] Sam Mednick, ‘Blue Nile: ‘Prepare for peace and prepare for war’’, *The New Humanitarian* (2019), https://www.thenewhumanitarian.org/news/2019/06/11/Sudan-Khartoum-blue-nile-prepare-peace-and-prepare-war.

[70] Centre for Strategic and International Studies, ‘The Forgotten Conflict in Southern Kordofan’.

العرقي" في جنوب كردفان[71]. وترد الآن تقارير عن تجدد حوادث العنف في المنطقة. ووفقاً لهذه التقارير ترتكب المليشيات واستخبارات الجيش السوداني الهجمات وتعتقل الأشخاص على أسس إثنية.

اجتاح جنود من قوة الدعم السريع قرية البرداب في كادوقلي، على سبيل المثال، في مايو 2020 مستخدمين سيارات اللاند كروزر والدراجات النارية. وقد سألوا عن الانتماء الاثني للسكان، حيث كانوا يستهدفون النوبة بالدرجة الأولى الذين تعرضوا للعنف والضرب والقتل. ونهبت منازلهم وحرقت[72].

وفقاً لما ورد كان الجناة من قبيلة الحوازمة العربية الذين يُزعم أنهم شاركوا في القتال أثناء النزاع. وما يزالون مسلحين لأنهم كانوا جزءاً من قوات الدفاع الشعبي واحتفظوا بأسلحتهم. ويطالب الناس بالعدالة حسبما عبروا في ورشة العمل التي نظمتها الحقوق من أجل السلام:

"نطالب الحكومة بمحاكمة المسؤولين عن هذه الهجمات، رغم أننا نعتقد أن نظام العدالة ضعيف".

نظم مئات السكان مظاهرة في يناير 2021 احتجاجاً على التمييز والإجرام العنصري وتدهور الوضع الأمني[73].

4.1 تحريض البشير وأحمد هارون على الإبادة الجماعية (2011)

بدأت الحملات الانتخابية في جميع أنحاء ولاية جنوب كردفان في أبريل 2011، في وقت التوتر الذي شهد بالفعل بعض عمليات القتل بحلول منتصف أبريل 2011[74].

---

[71] Channel 4 News, 'Sudan accused of 'ethnic cleansing' in border region' (2011), https://www.channel4.com/news/sudans-president-vows-to-continue-bombing-rebels.

[72] HUDO Centre, Report on the Human Rights Situation in South Kordofan and Blue Nile States (Jan-December 2020), https://hudocentre.org/wp-content/uploads/2021/01/HUDO-HR-Annual-Report-2020.pdf.

[73] Dabanga, 'Protests against insecurity and violence in South Kordofan' (2021) https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/protests-against-insecurity-and-violence-in-south-kordofan.

[74] OHCHR, 'Thirteenth periodic report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the situation of human rights in Sudan, Preliminary report on violations of international human rights and humanitarian law in Southern Kordofan from 5 to 30 June 2011', p. 3.

زار الرئيس عمر البشير ولاية جنوب كردفان في 27 أبريل 2011 وألقى خطباً انتخابية دعماً لأحمد هارون (مرشح حزب المؤتمر الوطني وحاكم جنوب كردفان، وكذلك أحد المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب في دارفور)[75]. دعا الرئيس عمر البشير في خطابه، المسيرية (قبيلة 'عربية') إلى:

"مطاردة النوبة من" من قرية إلى قرية "وعدم الاعتراف بثقافة الكجور (تقليد شعب النوبة) والكحول".

قبل انتهاء الحملة، تحرك الجيش وشرطة مكافحة الشغب (المعروفة باسم أبو طيرة وقوات الاحتياط المركزي) عبر جنوب كردفان بأسلحة ثقيلة وخفيفة. ووصلت لاحقاً آليات عسكرية أخرى محملة بالسلاح إلى جانب 1500-2000 جندي مدجج بالسلاح. كان لهذا الاستعراض الاستفزازي أثره في بث الرعب بين السكان المحليين.

حرض الجانبان على العنف ضد بعضهما البعض إثر تأخير إعلان نتيجة الاقتراع[76]. وجرى تداول تقارير تفيد بأن مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال قد فاز في الانتخابات. لكن لجنة الانتخابات أعلنت في في 19 مايو 2011 رسمياً فوز أحمد هارون بعد إعادة عد الأصوات. اندلع العنف في أم دورين ومدينة كادوقلي. تدخلت قوات الجيش السوداني وتصاعد العنف.

4.2 الفظائع الجماعية في جنوب كردفان التي أشعلها خطاب الكراهية

أشارت التقارير إلى أن أحمد هارون هو من حرض على العنف بشكل مباشر وعلني. فقد ألقى، بصفته الحاكم الفائز، كلمة في ساحة الحرية. وردت تقارير متضاربة حول ما إذا كانت العبارات التالية صدرت عن أحمد هارون أم الرئيس الأسبق البشير:

نحن بحاجة إلى "تنظيف الدولة من أي أكياس سوداء"[77].

---

[75] United Nations Mission in Sudan/Public Information Office, 'Media Monitoring Report' (2011), https://unmis.unmissions.org/sites/default/files/MMR%2028%20April%2011.pdf.

[76] هتف أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال "النجمة أو الهجمة"، ما يعني أنه إذا لم تفز الحركة الشعبية لتحرير السودان بالانتخابات فسوف يهاجمون حزب المؤتمر الوطني وأنصاره؛ أما أنصار حزب المؤتمر الوطني فقد هتفوا "أحمد هارون أو القيامة تقوم"، ما يعني أن أحمد هارون يجب أن يفوز في الانتخابات وإلا سيكون هذا هو يوم القيامة بالنسبة للحركة الشعبية وأنصارها.

[77] Nuba Times, 'An Important Statement Alessandra massacre in Al-Abbasiya Tagali in South Kordofan' (2016), available in Arabic at https://nubatimes.com/news-3114.html.

هذه إشارة إلى التخلص من السود أو ذوي البشرة الداكنة، وتجريدهم من إنسانيتهم واختزالهم إلى "أكياس بلاستيكية سوداء" (أي أكياس قمامة)، وهي عبارة عنصرية تُستخدم للإشارة إلى الأشخاص من جبال النوبة ودارفور وجنوب السودان[78]. ويمثل استخدام كلمة "تنظيف" تهديداً صريحاً بـ "التطهير" العرقي. وكما وجدت منظمة الحقوق من أجل السلام من خلال ورش العمل والمقابلات:

"نتج عن هذا الخطاب استهداف النوبة أو غيرهم من ذوي البشرة السمراء بشكل مباشر على يد أناس من القبائل العربية. كذلك استهدفت قوات الجيش السوداني وأبو طيرة والقوات شبه العسكرية المتحالفة معها أعضاء وأنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومعظمهم من النوبة، بالإضافة إلى آخرين من ذوي البشرة الداكنة."[79]

وصلت تعزيزات كبيرة من القوات العسكرية في 5 يونيو 2011، وفقاً لشهود عيان، وأُطلقت الأعيرة النارية في مدينة كادقلي[80]. واستمر إطلاق النار طوال الليل مستهدفاً باستمرار الأحياء التي يسكنها النوبة.

"أُجبر أولئك الذين فروا من مدينة كادقلي على المرور عبر نقاط التفتيش، حيث قامت قوات الدفاع الشعبي (أفراد من قبيلة البقارة) بتفتيشهم وشاركت في عمليات إعدام وتشويه وضرب واعتقالات لمن اشتبه في انتمائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان".

ثم ألقى أحمد هارون كلمة لاحقاً يكافئ فيها أتباعه والجيش والقوى الأخرى، حيث قال:

"كافة وظائف ومنازل الذين فروا من الدولة ملك لكم"

---

[78] Dr Lucy Hovil, 'The Disappearance of Sudan? Life in Khartoum for citizens without rights', *Citizenship and Displacement in the Great Lakes Region: Working Paper 9* (2013), https://www.refworld.org/pdfid/53b3d8994.pdf, p. 6; Eric Reeves, 'An interview with Dr. Tom Catena concerning the Nuba Mountains, and a humanitarian update on the region' (2013), https://sudanreeves.org/2013/03/09/an-interview-with-dr-tom-catena-concerning-the-nuba-mountains-and-a-humanitarian-update-on-the-region/; Professor Mukesh Kapila, 'What will it take for us to act?', Diplomat Magazine (2013), https://diplomatmagazine.com/what-will-it-take-for-us-to-act/.

[79] ورشة ومقابلات أجرتها منظمة الحقوق من أجل السلام في جنوب كردفان، يناير 2021.

[80] مدينة في حنوب كردفان يقيم فيها العديد من المسؤولين الحكوميين المهمين، بما في ذلك أحمد هارون.

شجع ذلك الحديث بشكل مباشر على نهب ممتلكات النوبة وتدمير المنازل وفقاً لفاعلين محليين. وقد عاد بعض المدنيين في وقت لاحق من عام 2011 بعد سماعهم بتهديد أحمد هارون بالاستيلاء على ممتلكاتهم. ورداً على ذلك، يُزعم أن أحمد هارون ألقى خطاباً آخر أثناء زيارته للجيش، قال فيه:

"أكلو حي ما تجيبو ني" تعني في السياق العسكري "الق القبض على عدوك وعذبه"[81].

بثت قناة الجزيرة في عام 2012 مقطعاً لأحمد هارون وهو يلقي كلمة أمام جنود القوات المسلحة السودانية قبل أن تطارد المتمردين في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال ، حيث قال:

"سلمونا نظيف. امسح، أمسح، قشو، ما تجيبو حي"[82].

أدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة نافي بيلاي تلك التصريحات التحريضية[83].

كانت المحكمة الجنائية الدولية قد اتهمت كلا من أحمد هارون والرئيس البشير بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبالإبادة الجماعية في دارفور في 2003- 2004، في حالة البشير. لكن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك التفويض للتحقيق في العنف في جنوب كردفان لأن قرار مجلس الأمن بالإحالة إلى المحكمة لا يشمله. يخلق الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة ثقافة عنف ويشجع الهجمات العنصرية التي ما زلنا نراها اليوم في جنوب كردفان.

5. الصراع والانقسامات الإثنية المستمرة في النيل الأزرق

تقع ولاية النيل الأزرق على حدود جنوب السودان وإثيوبيا شرقاً. ويسكنها عدد من المجتمعات وتنقسم بشدة بين العرب "الأصليين" وغير العرب ممن يسمون بـ "الوافدين الجدد"[84]. تعرضت المنطقة للتهميش لزمن طويل،

---

[81] متاح باللغة العربية على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=G-6vnqq0aVM&lc=Ugz8Jpje2mwzke5BEbZ4AaABAg

[82] The Enough Project, 'Video Captures Wanted Sudanese War Criminal Inciting Soldiers to Commit Abuses' (2012), https://enoughproject.org/blog/video-captures-wanted-sudanese-war-criminal-inciting-soldiers-commit-abuses.

[83] Reliefweb, 'Pillay condemns inflammatory statements by official, warns against dangerous escalation of Southern Kordofan conflict' (2012), https://reliefweb.int/report/sudan/pillay-condemns-inflammatory-statements-official-warns-against-dangerous-escalation-0.

[84] International Crisis Group, 'Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile'.

حيث استحوذت نخب الخرطوم على ثرواتها الطبيعية[85]. وكانت الولاية مسرحاً لاشتباكات عنيفة بين الحكومة والحركة الشعبية أثناء الصراع مع الجنوب (1983-2005). وقد أمل مواطنو النيل الأزرق، مثل مواطني جنوب كردفان، في أن تحل اتفاقية السلام الشامل قضية التهميش والحكم الذاتي من خلال عملية المشورة الشعبية، التي لم تكتمل قط[86].

أرادت حكومة الخرطوم، إثر انفصال جنوب السودان، نزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. فأقيل مالك عقار، والي ولاية النيل الأزرق ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وأدت تلك الإقالة، إلى جانب الإحفاق في معالجة المظالم، إلى تجدد النزاع في النيل الأزرق في سبتمبر 2011.

روى ناشط من النيل الأزرق لمنظمة الحقوق من أجل السلام خطاب الرئيس عمر البشير في 6 نوفمبر 2011، بعد هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة مالك عقار[87]:

"اليوم طهرنا الكرمك ... تاني ما فيها خمرة، تاني ما فيها بارات ... ما في نجمة تاني مرفوعة هنا، في علم مكتوب عليه لا إله إلا الله ... وين انت يا مالك أسى، مدسي وين؟ لو دخلت أي جحر حنحصلك. تجيبوه حي مكتف هناك في الدمازين عشان أهل الدمازين ياخدوا حقهم منه قبلكم انتو88. .... الكرمك ما النهاية، القوات كلها عايزينا منفتحة هناك في الحدود. التمام في يابوس متين؟" [89]

شرح نشطاء محليون الاضطهاد الذي تلى ذلك:

---

[85] المصدر السابق .

[86] المصدر السابق .

[87] التسجيل الكامل لخطاب البشير في الكرمك في الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=nXwR7smUutQ&ab_channel=YasirElmalih (المترجم)

[88] خطاب في 6 نوفمبر 2011 في الكرمك. وقال البشير في ذلك الخطاب أيضاً "سترفع راية الله في هذه المنطقة، ما دايرين خارج، وما دايرين عميل، وما دايرين طابور خامس."

[89] هذا يعني أن الناس ستشارك في إنزال العقوبة بمالك عقار قبل الجيش.

"استهدفت قوات الأمن الحكومية ذوي البشرة الداكنة على وجه التحديد، بعد طرد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، واتهمتهم بأنهم أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال." [90]

استهدف الجيش، على سبيل المثال، من ينتمون إلى جماعة الإنقسنا الإثنية، وهي مجموعة من السكان الأصليين حمت نفسها تاريخيًا من الغرباء. كان الإنقسنا موالين للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. وانضم غالبيتهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وشاركوا في الحرب بين الشمال والجنوب.

تتزايد الانقسامات وخطاب الكراهية والتحيز ضد "الغرباء" في النيل الأزرق. وأعيد إذكاء الانقسامات في النيل الأزرق في عام 2019 عندما تساءل الناس ما إذا كانت الأحزاب السياسية الجديدة، أي قوى الحرية والتغيير تمثل أهل النيل الأزرق، معتبرينها تمثل يسمى بـ "الوافدين الجدد".

اندلع العنف في أحد مراكز العزل الصحي أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وفقًا للمقابلات المحلية، حيث اعتقد السكان المحليون أن قوى الحرية والتغيير أرادت إهلاكهم، وأن الوباء خدعة صممت للتحريض على الإبادة الجماعية[91]. كما تم الإبلاغ عن حوادث أخرى في النيل الأزرق ، مثل الحرق المنهجي والمتكرر للكنائس، مع قلق المجتمع المدني من عدم تدخل أو متابعة الشرطة وموظفي الدولة[92].

الجزء الثاني - التوصيات

6. الانتقال إلى الديمقراطية والتماسك الاجتماعي

يعكس التطور الدستوري للسودان منذ عام 1956 التاريخ الحديث المضطرب للبلاد فيما يتعلق بتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة، فقد جرب البلد ثمانية دساتير مختلفة في 58 عامًا من الاستقلال[93]. وقع الدستور الانتقالي لعام 2005 في أعقاب اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن ثم فقد هدف إلى تلبية مطالب تحقيق السلام بعد الصراع الطويل.

---

[90] مقابلة أجرتها منظمة الحقوق من أجل السلام مع ناشط من الدمازين وعضو شبكة منظمى الحقوق من أجل السلام، 12 يوليو 2020.

[91] مقابلة أجريت في فبراير 2021.

[92] HUDO Centre, 'Report on the Human Rights Situation in South Kordofan and Blue Nile States' (Jan-December 2020), https://hudocentre.org/wp-content/uploads/2021/01/HUDO-HR-Annual-Report-2020.pdf.

[93] Equal Rights Trust, 'In Search of Confluence: Addressing Discrimination and Inequality in Sudan' (2014), https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Sudan%20-%20In%20Search%20of%20Confluence%20-%20Full%20Report.pdf, p. 176.

رحب المعلقون بوثيقة الحقوق في دستور 2005 في ذلك الوقت باعتبارها مضت أبعد من أي دستور سابق في محاولة لضمان الحماية الشاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية للسودان[94]. وتنص الوثيقة على طيف واسع من الحقوق تتعلق، من بين حقوق أخرى، بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية، والحرية الشخصية، والمساواة أمام القانون، وحقوق المرأة، وعدم التعرض للتعذيب، والحقوق الدينية، وحقوق الأقليات العرقية والثقافية.

كانت هناك بعض المخاوف بشأن بعض أوجه القصور، لكن المسألة الرئيسية كانت هي عدم تنفيذ وتعديل القوانين الوطنية القائمة. وتضمنت "مسودة الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية"، التي وقعت في 4 أغسطس 2019، أيضًا وثيقة الحقوق والحريات (الفصل 14)[95]، وهو يحل عملياً محل الدستور الانتقالي لعام 2005.

1.6 تطبيق دستور انتقالي محسن؟

قبل النظر في الإصلاحات القانونية الإيجابية التي أجريت في 2019-2020 في اتجاه الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ننظر في الوثيقة الدستورية الجديدة لعام 2019 في الجدول أدناه، مقارنة بالمخاوف التي أثيرت بشأن دستور 2005[96] وأوجه التحسن.

باب الحقوق والحريات 2019	وثيقة الحقوق 2005
المادة 41: ماهية وثيقة الحقوق تكرر إلى حد كبير الشواغل السابقة، على الرغم من أن أساس حجة ضرورة وضع التشريعات المحلية اللازمة ما تزال قائمة: المادة 41 (3) "تنظم التشريعات والحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادرها أو تنتقص منها،	المادة 27: طبيعة وثيقة الحقوق كان هناك قلق من التركيز المفرط على التقليد القانوني "الأحادي"، ووفقًا للمادة 27 (3)، كانت المعايير الدولية جزءً مباشراً من القانون الوطني، ولا تتطلب بالضرورة تشريعات تنفيذية.

[94] المصدر السابق، انظر:
Sulieman Fadallah, A., 'The Citizen and The Constitution: Series 2, Al-Ayam Centre', p. 22; and Sanhouri Elrayh, E., 'Women's Rights in the Constitutional Bill of Rights: Issues of Status, Equality and Non-Discrimination'; and REDRESS, Faculty of Law, University of Khartoum and the Sudan Human Rights Monitor, 'The Constitutional Protection of Human Rights in Sudan: Challenges and Future Perspectives, (2014), p. 54.

[95] Draft Constitutional Charter for the 2019 Transitional Period', https://constitutionnet.org/sites/default/files/2019-08/Sudan%20Constitutional%20Declaration%20%28English%29.pdf.

[96] Mohamed Abdelsalam Babiker, 'Why Constitutional Bills of Rights fail to protect Civil and Political Rights in Sudan: Substantive Gaps, Conflicting Rights, and 'Arrested' Reception of International Human Rights Law', in The Constitutional Protection of Human Rights in Sudan: Challenges and Future Perspectives (2014), REDRESS et al.

ولا تقيد التشريعات هذه الحقوق إلا لضرورة يقتضيها المجتمع الديمقراطي."	ومع ذلك، نصت المادة 27 (4) على أن "تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة فى هذه الوثيقة ولا تصادرها أو تنتقص منها."
المادة 42: التزامات الدولة (جديدة): "تتعهد الدولة بحماية وتعزيز الحقوق المضمنة في هذه الوثيقة وكفالتها للجميع دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي أو أي غير ذلك من الأسباب." وهذا تحسن كبير لأنه يضع التزامات على الدولة في ضمان إعمال الحقوق الواردة في الميثاق. كما أنه يوسع المجموعات المحمية من التمييز، على غرار "غير ذلك من الأسباب" الواردة في المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.	المادة 31: المساواة أمام القانون "الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللُغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي." كانت هناك مخاوف من أن بعض الأقليات قد استبعدت، إذ لم يتم التأكيد بشكل كافٍ على التزامات الدولة باتخاذ خطوات إيجابية لضمان المساواة. ويمكن للمعاملة المتساوية أمام القانون أن تعزز عدم المساواة إذا كان لا بد من إتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق هذه المساواة. إذ ستحتاج النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات اللغوية، على سبيل المثال، إلى تدابير إضافية من أجل ضمان المساواة في الوصول المتساوي إلى العدالة.
7. ولاية الفترة الانتقالية (2) إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع. (3) محاسبة منسوبي النظام البائد عن كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو 1989 وفق القانون. (5) الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون. 7) ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي الحرب والسلم.	

يحدد الفصل الثاني من الوثيقة الدستورية لعام 2019، بالإضافة إلى ذلك، عدداً من الأهداف المحددة التي تتعلق مباشرة بالتمييز في الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها 39 شهراً، بما في ذلك صياغة دستور دائم جديد وإنشاء مفوضية للدستور[97]. وتشرف المفوضية على مؤتمر دستوري كبير يناقش القضايا الرئيسية - مثل ما إذا كانت دولة السودان يجب أن تكون علمانية أم لا - بالإضافة إلى قضايا الحكم.

ليس من المبالغة التأكيد على أهمية شمول هذه العمليات للجميع. فالمفوضية والمؤتمر الدستوري لهما أهمية حاسمة في تحقيق حوار تشتد الحاجة إليه. إذ لم تكن هناك لجنة للحقيقة والمصالحة في السودان، على غرار ما حدث في تونس، على سبيل المثال، بإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة التي تصدت لتاريخ الممارسات القمعية للديكتاتورية.

واضح أن هناك حاجة إلى عمليات حوار عميقة - بدرجة ونطاق مشابهين للهيئة التونسية. وينبغي أن تضمن هذه الهيئة المشاركة الكافية والاعتراف بمجموعات الأقليات والاختلافات، ويجب أن تفوض بمعالجة عدم المساواة المتجذر، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

2.6 بناء السلام وإصلاح القطاع الأمني

هناك دعوة ملحة لمراجعة القطاع الأمني، إلى جانب الإصلاح الدستوري وعملية التسوية الشاملة للنزاعات. تواصل الشرطة، والقوات الأخرى مثل قوات الدعم السريع (المكونة من ميليشيات الجنجويد السابقة)، والاستخبارات العسكرية ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز التعسفي الطويل بدون محاكمة والتعذيب.

يجب أن تبدأ الحكومة برنامج الإصلاح على النحو المنصوص عليه في الفصل الثاني (الفترة الانتقالية) من الوثيقة الدستورية الانتقالية لعام 2019 على وجه السرعة. وتفوض الفقرة 8 (12) الحكومة الانتقالية بما يلي:

[97] الوثيقة الدستورية لعام 2019 للفترة الانتقالية، الفصل الثاني، المادة 7، مهام الفترة الانتقالية. الفقرة 10 "إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان."

وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها، دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة. على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية إلى المؤسسات العسكرية وفقاً للقانون[98].

بالإضافة إلى الإصلاح المؤسسي وإصلاح القطاع الأمني، هناك حاجة إلى إيلاء بالغ الاهتمام لضمان شمول تسوية المنازعات. لم يشهد اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020 التزام جميع الجماعات بعملية السلام. على سبيل المثال، لم توقع المجموعتان التاليتان:

- في دارفور، حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور،
- في جنوب كردفان والنيل الأزرق، كذلك لم توقع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.

يجب أن تكون تسويات النزاعات بين قادة المجتمع شاملة أيضاً، بنفس النظرة، وتعالج مظالم المجتمعات المختلفة، بدلاً من مجرد تحقيق الفوائد للقادة الذين قد يتوصلون إلى اتفاقيات تفيدهم شخصياً.

7. المجتمع المدني يطالب بقانون شامل لمكافحة التمييز

يقف السودان على مفترق طرق - أتخذت خطوات مشجعة نحو بناء ديمقراطية شاملة وتنفيذ معايير حقوق الإنسان من قبل الحكومة الانتقالية، لكن هناك حاجة إلى نهج شامل يحتضن آراء الفئات المهمشة، مثل النساء. والتأكيد على تقاطع التمييز العرقي والديني والعنصري مع حقوق المرأة ليس من المبالغة، لأن قوانين وسياسات التعريب بموجب الشريعة الإسلامية تؤثر عكسياً على المرأة[99].

على الرغم من أن السودان طرف في الاتفاقيات التالية، التي تتضمن جميعها أحكاماً تتعلق بعدم التمييز، إلا أن السودان لم يطبق أياً من المعايير الدولية ذات الصلة:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[100]،

---

[98] الوثيقة الدستورية لعام 2019، الفصل الثاني، الفترة الانتقالية، المادة 8 (2)

[99] للمزيد من النقاش المفصل حول اللامساواة الجندرية انظر:
Lutz Oette, 'Power, Conflict and Human Rights in Sudan' pp.15-40, in Lutz Oette & Mohamed A.Babiker (eds.) *Constitution Making in the Sudans*, Routledge (2018), pp25-27.

100 صادق السودان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 1986. لكن السودان لم يصادق على البرتوكول الاختياري لهذا العهد. نناشد حكومة السودان أن تنظر في المصادقة على هذا البروتوكول لتحقيق تقدم في مجال العدالة ولإرسال رسالة قوية بشأن التزامها بحماية حقوق الإنسان وحكم القانون.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[101]،
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[102]، و
- اتفاقية حقوق الطفل[103]

أعربت لجنة حقوق الإنسان، في استعراضها لعام 2018 بشأن الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن قلقها إزاء "عدم وجود قانون شامل لمكافحة التمييز في السودان"[104].

وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء "عدم وجود تعريف للتمييز العنصري في تشريعات الدولة الطرف"، ولاحظت أنه في حين توجد بعض الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، فإنها تشعر بالقلق إزاء "عدم وجود تعريف للتمييز العنصري في تشريعات الدولة الطرف[105]".

كما أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري، أثناء الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل للسودان في عام 2016، مرة أخرى بأن يقدم السودان تعريفاً شاملاً للتمييز العنصري[106].

---

101 صادق السودان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 1977. ووفقاً للمادة 2 (د)، فالسودان مطالب "بحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أية جماعة أو منظمة، بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك التشريعات المقتضاة إذا تطلبتها الظروف."

102 صادق السودان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2009. وبموجب المادة 4 السودان ملزم "بكفالة وتعزيز إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تمييز من أي نوع على أساس الإعاقة" وبموجب المادة 4 (1أ) " اتخاذ جميع التدابير الملائمة، التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير، لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية."

[103] UN Convention on the Rights of the Child, 1989.

[104] UN Human Rights Committee, 'Concluding observations on the fifth periodic report of the Sudan - CCPR/C/SDN/CO/5' (2018), https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR/C/SDN/CO/5&Lang= En, p. 3.

[105] UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), 'Concluding observations on the combined twelfth to sixteenth periodic reports of Sudan, CERD/C/SDN/CO' (2015), https://www.refworld.org/type,CONCOBSERVATIONS,CERD,SDN,55c87f7a4,0.html, p. 4.

[106] OHCHR, 'Universal Periodic Review - Sudan, Compilation of UN Information: A/HRC/WG.6/25/SDN/2', https://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/sdindex.aspx, p. 7.

أعربت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في استعراضها لعام 2018، فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن قلقها من أن الدستور المؤقت لعام 2005 وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 لم يحظرا التمييز على أساس الإعاقة بشكل صريح[107].

ومع ذلك، تعد خطوات تقدمية مثل الإعلان الأخير في فبراير 2021 بموافقة مجلس الوزراء والمجلس السيادي على التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إشارات انتقال ديمقراطي مبشرة[108].

ويجد التقدم المحرز مؤخراً في تعديل القوانين التمييزية السابقة كذلك الترحيب. فقد أجريت تحسينات، على سبيل المثال، بإلغاء العديد من قوانين النظام العام التمييزية في يوليو 2020[109].

ألغى السودان كذلك قانون الردة، وبالتالي ألغيت عقوبة الإعدام بسبب الردة[110]. كما وافق على تعديلات واسعة النطاق لقانون العقوبات[111]، بما في ذلك عدم مطالبة النساء بالحصول على إذن من قريب ذكر للسفر مع أطفالهن[112].

8. قانون ومفوضية جديدان لمكافحة التمييز

لا يزال المجتمع المدني في السودان يدعو الحكومة الانتقالية منذ الثورة في عام 2019 إلى اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز[113]. وقد أعدت وزارة العدل مؤخراً ونشرت مشروع قانون بشأن القضاء على جميع أشكال

---

[107] OHCHR, 'Concluding observations (2018) CRPD/C/SDN/CO/1' (2018), https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRPD/C/SDN/CO/1&Lang= En.

[108] Sudan Tribune, 'Sudan to ratify anti-torture treaty, Hamdok says' (2021), https://sudantribune.com/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=70285.

[109] Dabanga, 'Sudan dissolves National Congress Party, repeals Public Order Bill' (2019), https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-dissolves-national-congress-party-repeals-public-order-bill.

[110] كان القانون ينص في ما سبق على عقوبة الاعدام عند التخلي عن المعتقدات الدينية.

[111] Library of Congress, 'Sudan: New Law Amending Penal Code Takes Effect' (2020), https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/sudan-new-law-amending-penal-code-takes-effect/. For further details of Sudan's legal amendments, see Redress, 'SUDAN LEGAL AMENDMENTS: Explanatory Table' (2020), https://redress.org/wp-content/uploads/2020/07/3-REDRESS-Sudan-Legal-Amendments-July-2020-Explanatory-Table.pdf.

[112] BBC News, 'Sudan scraps apostasy law and alcohol ban for non-Muslims' (2020), https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-53379733.

113 حزب المؤتمر السوداني عضو رئيسي في الذراع المدني للحكومة.

التمييز العنصري، اطلعت عليه منظمة الحقوق من أجل السلام. ومع ذلك، أعرب المجتمع المدني السوداني لمنظمة الحقوق من أجل السلام عن أن عملية التشاور حول إنشاء هذا القانون لم تكن كافية ولم تشمل الأقليات في ما يسمى بـ"مناطق النزاع". من الضروري وضع أي قوانين مناهضة للتمييز عبر عملية شاملة بمشاركة الأقليات وأولئك الذين عانوا من التمييز طويل الأمد.

تهدف نسخة مشروع القانون التي اطلعت عليها منظمة الحقوق من أجل السلام على وجه التحديد إلى عدم التمييز فيما يتعلق بالعرق. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قانون شامل للتصدي للتمييز الأوسع، مثل التمييز ضد المرأة والجماعات الدينية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى التي قد تحتاج إلى الحماية. ومع ذلك، فهذه خطوة أولى تجد الترحيب.

كانت هناك محاولة معقولة لتعريف "التمييز العنصري". إذ ينص المشروع على ما يلي:

"يُقصد بـ "التمييز العنصري" أي تمييز أو إساءة أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو غير ذلك من الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري التي تعيق أو تعطل أو تحرم أي شخص من التمتع بالحقوق الأساسية والحريات التي كفلها له الدستور والقانون ..."

ومع ذلك، فإن التركيز الوحيد على "العرق" هو تركيز مقيّد جداً. فمن الأهمية بمكان أن يتوافق تحديد المجموعات المحمية مع المعايير الدولية من أجل تقديم قائمة غير حصرية لضروب التمييز، وإن تك واسعة، بشكل لا مواربة فيه. ويجب أن توفر الأحكام الجديدة الحماية من:

"أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو العرقي أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي أو الرأي السياسية أو رأي آخر أو الجنسية أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر يكون غرضه أو تأثيره إبطال أو إعاقة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو

التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة "[114].

يجب أن تشمل هذه القائمة التمييز على أساس العرق واللون والجنسية والجماعة والدينية والتمييز على أساس الجنس، فضلاً عن القائمة الكاملة للعديد من التقاطعات المهمة بين الجنس والعرق والدين.

وتعتبر ضرورة معالجة الالتزامات الإيجابية لضمان المساواة في المعاملة من الاعتبارات الأخرى المهمة في مشروع القانون. في الواقع، ستكون صياغة القانون بشكل إيجابي بحيث يسعي لتحقيق المساواة في المعاملة، بدلاً من تجنب التمييز، أكثر تقدماً وتوافقاً مع أفضل الممارسات. ويجب أن يشترط القانون الخطوات الإيجابية من أجل احترام التنوع وضمان معاملة الأشخاص، الذين لا يتطابق وضعهم جميعاً. ويجب إجراء تعديلات معقولة فيما يتعلق بالأقليات اللغوية، أو الجماعات الدينية، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، أو النساء اللاتي قد يحتجن إلى ضابطات شرطة، أو إلى جلسات استماع عير الفيديو، على سبيل المثال، من أجل ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة.

ترحب منظمة الحقوق من أجل السلام بفكرة مفوضية للمساواة أو مناهضة التمييز يمكنها تلقي الشكاوى.

توصيات من أجل إصلاح القانون إلى حكومة السودان

- سن قوانين منفصلة لخطاب الكراهية ومناهضة التمييز أو المساواة، التي ينبغي أن تكمل بعضها البعض.
- ضمان عملية تشاور شاملة هادفة وجامعة، ليس فقط مع المجتمع المدني في الخرطوم وإنما أيضاً مع مجموعات الأقليات على إمتداد مناطق النزاع.
- ضمان الحساسية العرقية واللغوية والممارسة الجامعة أثناء عملية صياغة القانون.
- إنشاء مفوضية لمناهضة التمييز والإقصاء وتشكيل لجنة للعمل مع المجموعات القاعدية في المناطق التي تعاني من التمييز والإقصاء وخطاب الكراهية.
- مراجعة جميع القوانين واللوائح في المؤسسات الحكومية التي تتعارض مع قانون المساواة أو مناهضة التمييز الجديد.

[114] يجمع هذ ا التعريف التعريفات الواردة في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي يعرّف كل منها التمييز.

9. قوانين مكافحة خطاب الكراهية الذي يصل إلى حد التحريض

صرح حزب المؤتمر السوداني، في يوليو 2020، أنه اقترح قانوناً لتجريم خطاب الكراهية؛ وأشار محمد حسن عربي، المتحدث باسم حزب المؤتمر السوداني إلى أن عقوبة استخدام الإهانات العنصرية ستكون خمس سنوات سجناً بموجب هذا المقترح[115].

بينما قد تكون هذه عقوبة مفرطة وتعيق بشدة حرية التعبير، التي يجب أن تكون هدفاً رئيسياً من أهداف الانتقال إلى الديمقراطية، فإن وضع قانون لمكافحة التحريض على التمييز والعداء والعنف، وفقًا للمادة 20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، سيمثل خطوة مهمة نحو مكافحة التمييز والتحيز على أساس الهوية، وكذلك من أجل ضمان توفير أحكام ضد التحريض على الإبادة الجماعية.

ومع ذلك، من المهم أن يتماشى مثل هذا القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا يمس حرية التعبير. ويجب أن يتضمن القانون الجديد الأحكام التالية:

- اعتراف صريح بالعلاقة بين الحقوق في حرية التعبير وعدم التمييز والمساواة باعتبارها علاقة إيجابية وتعزز هذه الحقوق بعضها البعض وليست متعارضة[116]. وهذا لتفادي القوانين المتعلقة بخطاب الكراهية بالمهنى الواسع التي يمكن إساءة تطبيقها لاستهداف التعبير عن الرأي المنشق والمعبر عن الأقلية[117].
- حظر الدعوة إلى الكراهية التمييزية التي تشكل تحريضاً على العداء أو التمييز أو العنف حظراً يتماشى مع المادتين 19 (3) و20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ووضع معايير صارمة للقيود المفروضة على حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل الرباط[118].
- حظر التحريض على الإبادة الجماعية (القانون السوداني المعدل لعام 2009 لا يحظرها)، وكذلك أنماط المسؤولية المختلفة عن الإبادة الجماعية، بما في ذلك المساعدة والاشتراك (ويشمل ذلك التحريض)، وكذلك أي تحريض على الجرائم ضد الإنسانية.
- يجب أن يشمل النطاق الوقائي لأية تدابير للتصدي لـ"خطاب الكراهية" جميع الخصائص المحمية المعترف بها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يقتصر بشكل ضيق على تلك الخصائص المحمية المتعلقة بالعرق والأصل الإثني والجنسية والدين أو المعتقد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي مراجعة قائمة الخصائص المحمية بما يتماشى مع الحق في عدم التمييز على النحو المنصوص عليه في المادة 2 (1) والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[119].

---

[115] BBC News, 'Viewpoint from Sudan - where black people are called slaves' (2020), https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-53147864.

[116] Article 19, 'UN Forum on Minority Issues: Free expression vital in tackling hate speech' (2020), https://www.article19.org/resources/un-forum-on-minority-issues-free-expression-vital-in-tackling-hate-speech/.

[117] السابق.

[118] OHCHR, 'Freedom of expression vs incitement to hatred: OHCHR and the Rabat Plan of Action', https://www.ohchr.org/en/issues/freedomopinion/articles19-20/pages/index.aspx.

[119] Article 19, 'Responding to 'hate speech': Comparative overview of six EU countries' (2018),

- نهج للانتصاف يركز على الضحية، بما في ذلك التعويض والحق في التصحيح والرد (وفقًا للمعايير الدولية) إذا حدث التحريض من خلال وسائل الإعلام[120].

10. الآليات الوطنية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة

الآليات الوطنية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة هي هياكل تهدف إلى منع إرتكاب الفظائع وتعزيز مسؤولية الدول[121]. وتشمل هذه الآليات ممثلين من محتلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاعات الأخرى ذات الصلة بمنع الفظائع، ويشمل إنشائها تعيين منسقين من خلال تعزيز تنفيذ مسؤولية الحماية[122].

أنشئت بالفعل العديد من الآليات الوقائية الوطنية، بما في ذلك في أوغندا وكينيا وتنزانيا والمكسيك والولايات المتحدة، إلى جانب آليات أخرى جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأرجنتين، وباراغواي[123].

أصدر الفريق العامل الأفريقي الثاني التابع لشبكة العمل الحكومي العالمية لمنع الفظائع الجماعية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأوغندية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، دليلًا عن أفضل الممارسات لإنشاء وإدارة الآليات الوطنية لمنع الإبادة والفظائع الجماعيتين في عام 2019[124].

نوصى بأن تنخرط الحكومة الانتقالية في السودان مع الفريق العامل الأفريقي التابع لشبكة العمل الحكومي العالمية لمنع الفظائع الجماعية، بهدف إنشاء آلية وطنية خاصة بها وإنشاء نقاط تنسيق داخل الوزارات لوضع نظام للإنذار المبكر. ومن شأن استخدام نهج يشرك الحكومة بأكملها لمنع الجرائم الفظيعة a whole of government approach، إلى جنب الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني، أن يوفر الزخم اللازم لنهج السودان في التصدي للفظائع الجماعية.

---

https://www.article19.org/wp-content/uploads/2018/03/ECA-hate-speech-compilation-report_March-2018.pdf, p. 41.

[120] المصدر السابق، ص 42.

[121] GAMAAC, 'Manual on Best Practices for the Establishment and Management of National Mechanisms for Genocide and Mass Atrocity Prevention' (2019), https://www.gaamac.org/media-uploads/awg-manual/AWG_MANUAL_POST_GAAMAC_III_EN_06.08.2019.pdf, p. 1.

[122] السابق.

[123] Auschwitz Institute, 'National Mechanisms for the Prevention of Genocide and other Atrocity Crimes: Effective and Sustainable Prevention Begins at Home' (2015), http://www.auschwitzinstitute.org/wp-content/uploads/2015/06/AIPR_National_Mech_Booklet_2015.pdf, p. 4.

[124] GAMAAC, 'Manual on Best Practices for the Establishment and Management of National Mechanisms for Genocide and Mass Atrocity Prevention' (2019), https://www.gaamac.org/media-uploads/awg-manual/AWG_MANUAL_POST_GAAMAC_III_EN_06.08.2019.pdf, p. 1.

11. التصديق على نظام روما الأساسي والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

يجد التزام السلطات السودانية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقها في الفظائع المدعى ارتكابها في دارفور الترحيب، بما في ذلك استقبال محققي المحكمة الجنائية الدولية، والموافقة على تسليم الرئيس المخلوع عمر البشير[125]. وقد قُنّن هذا الأمر في إلغاء أحكام القانون الجنائي التي حالت دون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية[126].

وقع السودان على نظام روما الأساسي في عام 2000، لكنه أبلغ الأمين العام في عام 2008 أنه لا ينوي أن يصبح طرفاً في الميثاق، وبناءً عليه "لا يقع على عاتق السودان التزام أي قانوني ناشئ عن توقيعه في 8 سبتمبر 2000"[127].

من شأن تصديق السودان على نظام روما الأساسي أن يبعث برسالة قوية بشأن التزام السودان بإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الفظائع الجماعية، واستعداده للتعاون مع المجتمع الدولي والمعايير الدولية وتعزيزهما.

---

[125] Human Rights Watch, 'Sudan Opens Door for ICC Prosecutions' (2020), https://www.hrw.org/news/2020/02/12/sudan-opens-door-icc-prosecutions.

[126] Human Rights Watch, 'Sudan's Law Reforms a Positive First Step' (2020), https://www.hrw.org/news/2020/07/16/sudans-law-reforms-positive-first-step.

[127] United Nations Treaty Collection, 'Rome Statute of the International Criminal Court', https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-10&chapter=18&clang=_en#10.

مُوّل هذا المشروع من قبل مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات. لا يعكس محتوى هذه الورقة بالضرورة آراء الجهة المانحة.

Rights for Peace
41 Whitcomb Street
London WC2H 7DT
United Kingdom

جمعية خيرية مسجلة في المملكة المتحدة تحت رقم 1192434 www.rightsforpeace.org|

الحقوق من أجل السلام منظمة غير ربحية تسعى إلى منع الفظائع الجماعية في الدول الهشة، من خلال التعاون مع المنظمات المحلية. وتقوم المنظمة بالتدريب والبحث والمناصرة من أجل التصدي لدوافع العنف، خاصة الايديولوجيا القائمة على الكراهية.

مُوّل هذا المشروع من قبل مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.
ولا يعبر محتوى هذه الورقة بالضرورة عن آراء الجهة المانحة.